

تطوير الاتصالات في المملكة

دعم التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع المنافسة
في قطاع الاتصالات



صاحب السمو
الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى



صاحب السمو
الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد الأمين القائد العام
لقوة دفاع البحرين

المحتويات

٢٧	الانفتاح والشفافية	٢	مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات
	- عمليات الاستشارة العامة	٣	هيئة تنظيم الاتصالات
	- الموقع الإلكتروني	٤	كلمة رئيس مجلس الإدارة
	- معلومات خاصة بالسوق	٦	كلمة المدير العام
٣١	العلاقات الدولية	٩	الهيئة في العام ٢٠٠٦
	- العلاقات مع هيئات التنظيم الأخرى	١١	مراجعة المنجزات والتخطيط للمستقبل
	- المشاركة في المؤتمرات الدولية		- منتدى تطوير هيئة تنظيم الاتصالات
٣٣	داخل الهيئة		- توصيات اللجنة الاستشارية
٣٤	بيان الحسابات الختامية		
٣٨	الملحقات	١٥	العمل من أجل المستهلك
	- الملحق (أ) قائمة المرخص لهم لغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦		- الحملة التوعوية من أجل المستهلك
	- الملحق (ب) قائمة الاستشارات		- المجموعة الاستشارية للمستهلك
	- الملحق (ج) قائمة اللوائح التنظيمية والقرارات		- الشكاوى
	- الملحق (د) قائمة الأوامر	١٩	تأسيس سوق تنافسية
			- سياسة الطيف الترددي
			- مزاد تراخيص الخدمات الوطنية الثابتة اللاسلكية
			- استخدام تقنيات WiFi و WiMax في نطاقات التردد ٤, ٥ جيجاهيرتز
			- مشغلون إضافيون لخدمات الاتصالات المتنقلة
			- مسائل تتعلق بعملية الترخيص
			- الهيمنة في الأسواق
			- مسائل تتعلق بالربط البيئي
			- بدء خدمة الاختيار المسبق للناقل في مملكة البحرين
			- الخطة الوطنية للترقيم
			- الإجراءات المتخذة حيال خدمة لم تحصل على الموافقة الكاملة لشركة بتلكو
			- الفصل المحاسبي
			- الموافقة على تعرفات الخدمات
			- الاعتماد النوعي لأجهزة الاتصالات
			- عمليات دمج وامتلاك شركات الاتصالات
			- التحكم

مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات



د. محمد بن جاسم الفتم



الشيخ حمد بن عبدالله آل خليفة



السيد صقر شاهين صقر



السيد جميل جعفر غزوان



السيد رشيد محمد المعراج

في الأول من أكتوبر ٢٠٠٦ تقدم الشيخ حمد بن عبد الله بن محمد آل خليفة باستقالته من منصبه كعضو مجلس إدارة وذلك بعد تعيينه رئيساً لمجلس إدارة شركة بتلكو.

وفي نهاية عام ٢٠٠٦ كان مجلس الإدارة مكوناً من:

- د. محمد بن جاسم الفتم، رئيس مجلس الإدارة
- السيد رشيد محمد المعراج
- السيد جميل جعفر غزوان
- السيد صقر شاهين صقر

يتم تعيين مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات («الهيئة») بموجب مرسوم ملكي يصدر من صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة بناءً على عرض من مجلس الوزراء. وقد قام جلالة الملك في التاسع من ديسمبر ٢٠٠٢ بإصدار المرسوم الملكي رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٢ والذي عين بموجبه أول مجلس إدارة للهيئة.

وتتم تعيينات مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات التالية بمرسوم ملكي بنفس الأداة.

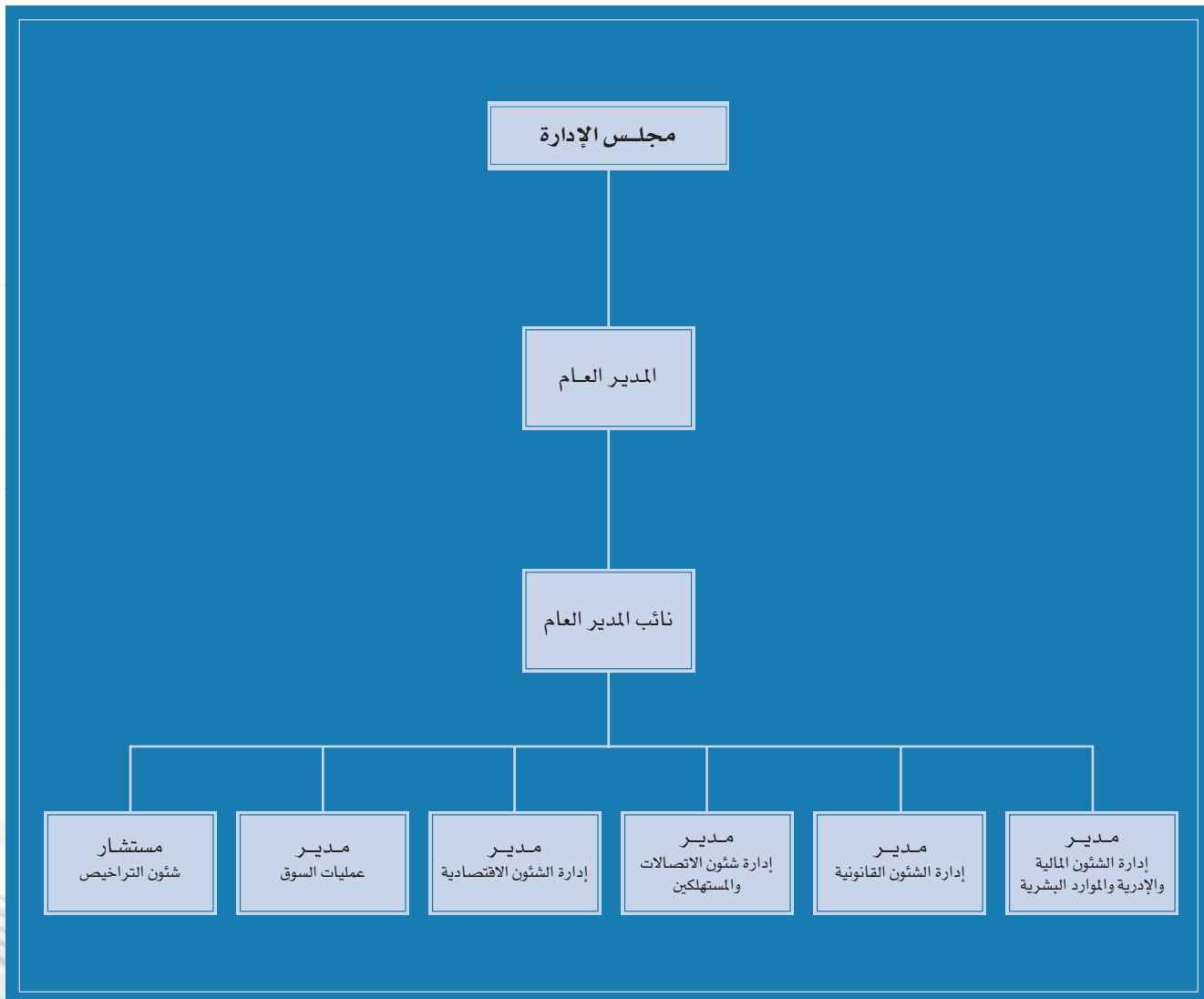
وقد أصدر جلالة الملك المفدى حمد بن عيسى آل خليفة المرسوم الملكي رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٦ في ١٩ مارس ٢٠٠٦ بتعيين الشيخ حمد بن عبد الله بن محمد آل خليفة والسيد جميل جعفر غزوان والسيد صقر شاهين صقر كأعضاء مجلس إدارة للهيئة لمدة أربع سنوات.

هيئة تنظيم الاتصالات

تشمل واجبات وصلاحيات الهيئة ، من بين أمور أخرى ، حماية مصالح المستهلكين وتشجيع المنافسة العادلة والفعالة بين المشغلين المرخص لهم الحاليين والجدد.

وتلتزم هيئة تنظيم الاتصالات أيضاً بتنفيذ مهامها وممارسة سلطاتها بكل شفافية وعدم التمييز.

تأسست هيئة تنظيم الاتصالات بموجب المرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون الاتصالات ، وهي هيئة مستقلة ، ويكون المدير العام فيها مسئولاً عن الأعمال اليومية التي تقوم بها الهيئة. ويتم تعيين المدير العام بناءً على عرض من سمو رئيس الوزراء استناداً إلى توصية من مجلس الوزراء بعد توصية من مجلس إدارة الهيئة. وقد تم اختيار السيد ألن هورن من قبل مجلس الإدارة لمنصب المدير العام في ديسمبر ٢٠٠٦ ، وتلا ذلك تعيينه الرسمي من قبل جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في شهر مارس ٢٠٠٧.



كلمة رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أرحب بكم من خلال التقرير السنوي الرابع لهيئة تنظيم الاتصالات بمملكة البحرين، والذي يوضح أنشطة الهيئة خلال عام ٢٠٠٦، حيث كان عاماً حافلاً بالعمل والتغييرات على صعيد الهيئة من جهة وعلى صعيد قطاع الاتصالات في المملكة من جهة أخرى.

الاتصالات، حيث ناقشت هذه الوثيقة الرؤية المستقبلية للطيف الترددي في المملكة إضافة إلى تفاصيل ترتيبات تخصيص نطاقات الطيف الترددي.

وتتمثل أهمية إصدار هذه الوثيقة في حقيقة ظهور الكثير من التطورات في عالم الاتصالات التي تعتمد على الطيف الترددي، ولهذا شكلت هذه الوثيقة خطوة هامة في خلق المناقشة في المملكة. ومع نهاية السنة كنا قد نجحنا في إكمال عملية المزاد المتعلقة بترخيص الخدمات الوطنية الثابتة اللاسلكية في نطاق التردد ٥، ٣ جيجاهيرتز، والتي تمهد الطريق لإنشاء شبكات اتصالات لاسلكية يمكن من خلالها توفير خدمات جديدة ومبتدعة للمستخدمين. بالإضافة إلى ذلك وفي مجال ترخيص الطيف الترددي قامت الهيئة في نهاية شهر يوليو بتبني أسلوب حديث (نظام ترخيص مبسط) للحصول على الترخيص اللازم لاستخدام تقنيات WiFi و WiMax على نطاق التردد ٤، ٢ والتردد ٥ جيجاهيرتز والذي بموجبه يمكن للمستخدمين من الأفراد أو الشركات الحصول على الترخيص من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة بدون تحمل أية رسوم، وبالتالي يمكن إنشاء الشبكات المنزلية اللاسلكية لتوفير

وأود بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر شخصياً لإخواني أعضاء مجلس إدارة الهيئة لدعمهم المستمر ومشاركتهم الفعالة طوال العام، الأمر الذي كان له أكبر الأثر حين أخذت على عاتقي مسئولية القيام بأعمال المدير العام للهيئة خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من السنة، إضافة إلى مهامتي بصفتي رئيساً لمجلس الإدارة.

ولابد لي في هذه المناسبة من أن أتوجه بالشكر أيضاً إلى جميع موظفي الهيئة الذين كانوا يشكلون فريق عمل تميز بالتفاني والإخلاص، والذي على الرغم من صغر حجمه إلا أنه تمكن من إنجاز الكثير من المشاريع خلال العام المنصرم التي تؤدي بدورها إلى توفير أفضل خدمات ممكنة للمستهلك ولأعضاء قطاع الاتصالات.

وإذا أردنا التوقف عند أهم إنجازاتنا لهذا العام، فإنه لا بد لنا من التطرق إلى إصدار وثيقة سياسة الطيف الترددي لمملكة البحرين في نهاية شهر يونيو، والتي تم إنجازها بالتعاون بين وزارة المواصلات وهيئة تنظيم



وفي سياق الحديث عن المرحلة السابقة والإنجازات التي تمت فيها، أود أن أتوجه بالشكر للسيد أ. أندرياس أفاغوستي المدير العام الأول للهيئة والذي أدار الهيئة خلال الثلاث سنوات الماضية وحتى شهر أغسطس ٢٠٠٦، كما يطيب لي بهذا الخصوص أن أنوه بإنجازاته في مواجهة التحديات خلال تلك الفترة الهامة من عمر الهيئة والتي تمكن فيها من إرساء أطر تنظيمية تتماشى مع أفضل المستويات الدولية.

ونحن، وإذ نتطلع إلى المرحلة القادمة من تطوير سوق الاتصالات في المملكة فإننا على ثقة بأنها ستكون مرحلة ناجحة لكوننا نمتلك مقومات النجاح المطلوبة.

د. محمد بن جاسم الغنم

خدمة الإنترنت أو استخدام وسيلة النقاط الساخنة (hot-spots) لتوصيل الكمبيوترات المحمولة بالإنترنت.

ومن الجدير بالذكر أن الخطوات آنفة الذكر كانت من ضمن الأمور التي حثت عليها اللجنة الاستشارية لمنتدى تطوير الهيئة في تقريرها الذي أصدرته عقب زيارتها للمملكة في شهر فبراير. كما أوصت اللجنة أيضاً أن تبدأ الهيئة في التركيز على لعب دور استراتيجي بشكل أكبر في تحديد أنشطتها، الأمر الذي نحن على ثقة من أن المدير العام الجديد للهيئة سوف يتبناه بشكل إيجابي.

وتأتي هذه التوصيات استناداً إلى كون سوق الاتصالات في المملكة قد أكملت مرحلة التحول من سوق يسيطر عليها مشغل واحد إلى مرحلة التحرير الكامل للسوق تماشياً مع رؤية القيادة الرشيدة في المملكة للقطاع والتي حددها قانون الاتصالات. هذا وقد تم في المرحلة السابقة وضع جميع العناصر اللازمة لخلق منافسة عادلة وفعالة لمصلحة مستخدمي خدمات الاتصالات في المملكة، الأمر الذي وضع المملكة في مركز ريادي بالنسبة لخدمات الاتصالات في المنطقة.

إنه لشرف كبير لي أن أنضم لهيئة تنظيم الاتصالات في هذه المرحلة المهمة من تطور سوق الاتصالات في مملكة البحرين، ولابد لي أن أشيد بالإجازات المهمة التي تمت في وقت قصير نسبياً من عمل الهيئة، والتي تشكل الأساس الراسخ الذي يمكننا من الاعتماد عليه لتوسيع آفاق القطاع وكذلك لطموحاتنا المستقبلية.

أنه الوقت المناسب لتعزيز الرؤية المستقبلية الموضحة في قانون الاتصالات وأخذها قدماً.

ولا نعني بما سبق أنه لن تكون هناك مسائل متعلقة بهيمنة السوق يستوجب التوقف عندها والتعامل معها، ولكننا نستشير بما ورد في توصيات اللجنة الاستشارية لمنتدى تطوير الهيئة حول هذا الموضوع من أن: «وجود المنافسة الفعالة المصحوبة بأدوات تنظيم جيدة ستساعد في تشجيع شركة بتلكو على التعامل بطريقة تنافسية بشكل أفضل»، حيث يجب التنويه هنا بأن المشغلين الذين سيتجاوبون بفعالية مع تغير قطاع الاتصالات عن طريق توفير خدمات اتصالات مبتكرة وحلول جديدة للمستهلك النهائي سيكونون أكثر حظاً في النجاح في المستقبل. كما وأنه من المهم على المشغلين المهيمنين التطلع للاستفادة من الفرص التي تطرح بسبب دخول المنافسة في أسواق الاتصالات عوضاً عن عرقلتها.

ومن الملاحظ أن تركيز الهيئة قد انصب حتى اللحظة على العمل لتأكيد وجود المقومات الأساسية لقيام سوق تنافسية، ولكنني أرى بأننا الآن مطالبون بالتوقف لمراجعة الوضع الحالي للسوق وطرح أسئلة أساسية للتعرف على تطلعات المستهلك وطموحاته فيما يتعلق بخدمات الاتصالات، بالإضافة إلى النظر إلى الصورة الأشمل للتطورات الحالية في سوق الاتصالات. فعلى

لقد حددت الحكومة الرشيدة في المملكة الرؤية المستقبلية لقطاع الاتصالات من خلال وضع قانون الاتصالات الذي قام بدوره بتوفير الإطار العملي لمرحلة التحول من سوق محتكرة إلى سوق محررة بالكامل، وكما هو معتاد فإن تلك المرحلة الأولية تطلبت إجراءات صارمة نسبياً في مجال تنظيم القطاع.

ومع بداية التحول من سوق احتكارية إلى سوق مفتوحة بالكامل للمنافسة، فإن جهة التنظيم مطالبة بالعمل على تحقيق المنافسة الفعالة بين المشغلين عن طريق التعامل مع مسائل الهيمنة في الأسواق وتسهيل دخول المنافسين الجدد. ونظراً للتغيرات الكثيرة التي تصاحب هذه المرحلة فإنه من الطبيعي أن تكون مرحلة صعبة تملي على الجميع أن يتعاملوا ويتأقلموا مع تلك المتغيرات، في الوقت نفسه نجد أن تطلعات المستهلك تشكل دافعاً قوياً لمجلة التغيير والتطوير، وقد نوهت اللجنة الاستشارية لمنتدى تطوير الهيئة بسرعة استجابة القطاع وأعضائه حول المتغيرات الناجمة عن عملية التنظيم وأن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات أكثر تقدماً في قطاع الاتصالات.

ولكننا يجب أن نأخذ بالاعتبار أن يكون تبني خطوات المرحلة القادمة متماشياً مع المحافظة على مصداقية الأطر التنظيمية الموضوعية، ولعله من المناسب الآن أن تقف الهيئة لتراجع وضع القطاع ككل وأن تتبنى موقفاً أكثر إستراتيجية عوضاً عن الحاجة للتدخل المستمر في المسائل التنظيمية، حيث



المستهلك ومدى المنافسة، فإن الحاجة ماسة لمراجعة إطار العمل القانوني الحالي وذلك للاستجابة إلى تغيرات السوق والتغيرات التكنولوجية المستمرة، بهدف تشجيع وتعزيز التطور وانتشار خدمات جديدة ومبتكرة لتحقيق الاستفادة للمستهلكين في المملكة.

ولبغية الاستمرار في التركيز على الرؤية البعيدة المدى لتطوير قطاع الاتصالات يجب علينا مواصلة تبني إستراتيجية مستقبلية توضح وتيرة التطور المتفق عليها وكذلك المرونة المطلوبة للاستفادة من التطورات المستقبلية في مجال الاتصالات.

وإنني إذ أتطلع إلى تحديات المرحلة المقبلة التي سنواجهها، أمل أن أتمكن من أن أطلعكم بعد عام من الآن على تطورات السوق والتي ستشمل خيارات أكبر وخدمات ذات جودة عالية بأسعار معقولة للمستهلكين بالإضافة إلى رؤية جديدة للهيئة.

ألن هورن

سبيل المثال، تمتلك البحرين القدرة حالياً للاستفادة من التقنيات الحديثة مثل التكنولوجيا اللاسلكية للاتصال بالإنترنت لما فيه مصلحة للمستهلك وللاقتصاد بشكل عام.

وقد اكملنا الاستعدادات لبدء هذه المراجعة الهامة في مطلع العام ٢٠٠٧ والتي ستشمل عملية استشارة عامة كعادة الهيئة دائماً، والتي ستتطلب مشاركة فعالة من الجميع سواء كانوا مشغلين أو مستثمرين أو مستهلكين أو من قطاع الأعمال وكافة الجهات ذات العلاقة، بما في ذلك القطاع الحكومي، حيث أن الاتصالات غدت عنصراً أساسياً في حياة كل منا إضافة إلى تأثيرها المباشر على قطاع الأعمال والتجارة.

وسوف تساعد هذه المراجعة في تحديد وجهة الهيئة وأولوياتها للسنوات المقبلة، وفي الوقت نفسه يجب علينا ألا نحيد بصرنا عن هدفنا الأساسي المتمثل في توفير خدمات الاتصالات بمستوى عالمي من حيث الجودة والتنوع على المدى البعيد للمواطنين والمقيمين في مملكة البحرين، مع العمل على تعزيز موقع المملكة كمثال للامتياز في خدمات الاتصالات بالمنطقة.

وعلى الرغم من فعالية طريقة التنظيم الحالية لقطاع الاتصالات التي أثبتت قدرتها على تحرير سوق الاتصالات والتي من خلالها ازدادت استفادة

عام من
الإنجازات

الهيئة في العام ٢٠٠٦

يناير

- أصدرت الهيئة قراراً حول وضع شركة بتلكو المهيمن في أسواق البيع بالجملة بما فيها أسواق الإنترنت ذات السعة العريضة والنفاذ إلى الكابلات الدولية.
- أصدرت الهيئة أول استشارة عامة حول حماية المستهلك، والتي حثت فيها الهيئة العموم على موافقتها بمرثياتهم حول خدمات الرسائل النصية القصيرة بالجملة والاتصالات والفاكسات التسويقية وإجراءات قطع خدمات الاتصالات عن المشتركين بسبب عدم سداد الفواتير.

فبراير

- استضافة المنتدى الثاني لتطوير هيئة تنظيم الاتصالات وزيارة اللجنة الاستشارية المكونة من ثلاثة خبراء دوليين في مجال الاتصالات.
- أقامت الهيئة جلسة استماع عامة لمعرفة مرثيات العموم حول استشارة حماية المستهلك الصادرة في يناير.

مارس

- إصدار مرسوم ملكي بتعيين ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة الهيئة لمدة ٤ سنوات قادمة.
- توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة وهيئة تنظيم الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة.

أبريل

- شركة بتلكو تقدم عرضها المرجعي الأول للنفاذ لموافقة الهيئة.

مايو

- الهيئة تنشر تقرير اللجنة الاستشارية لمنتدى تطوير الهيئة.
- أطلقت الهيئة موقعها الإلكتروني المطور والذي صمم بطريقة سهلة الاستخدام للمستهلكين والمشغلين لمعرفة المزيد عن الهيئة ونشاطاتها.

يونيو

- أطلقت الهيئة حملتها التوعوية للمستهلك تحت شعار «السؤال قبل الاختيار» والتي تهدف إلى تشجيع المستهلك لمعرفة المزيد عن الخيارات المتوفرة لخدمات الاتصالات.
- هيئة تنظيم الاتصالات تأمر شركة بتلكو بالالتزام بالقانون وبرد جميع المبالغ المستلمة من زبائنها لخدمة الإنترنت (برودباند) ذات العشرة دنانير والتي لم تحصل على الموافقة الكاملة من الهيئة.
- إصدار وثيقة سياسة الطيف الترددي المشتركة بين وزارة المواصلات والهيئة.

يوليو

- فتحت الهيئة باب التقدم لطلبات ترخيص بدالة الإنترنت.
- بدأت الاستشارة العامة حول إمكانية الترخيص لمشغلين إضافيين لخدمات الاتصالات المتنقلة في المملكة ودراسة الخيارات المتاحة في هذا الشأن.
- تبنت الهيئة أسلوب مبسط لتراخيص ترددات WiFi و WiMax على نطاق التردد ٤, ٢ والتردد ٥ جيجهيرتز وذلك باستخدام استمارة إلكترونية للتسجيل من خلال موقع الهيئة الإلكتروني.
- مجلس إدارة الهيئة يوافق على استخدام عمليات المزاد لمنح تراخيص الخدمات الوطنية الثابتة اللاسلكية.
- أصدرت الهيئة أمراً إلى شركة بتلكو لتعديل العرض المرجعي الأول للنفاذ من خلال تعديل بعض التعريفات والشروط وزيادة بعض الخدمات المشمولة في العرض والتي ستمكن المشغلين الآخرين من استخدام شبكتها.

أغسطس

- أصدرت الهيئة أمراً يلزم شركة بتلكو بتعديل عرضها المرجعي للربط البيئي المقدم لشركات الاتصالات الأخرى بتغيير بعض الشروط والأسعار.
- أنشأت الهيئة المجموعة الاستشارية للمستهلك والمعنية بإيصال وجهات نظر المستهلك واحتياجاته للهيئة، وقد اجتمعت المجموعة ٧ مرات خلال العام.
- استقالة المدير العام للهيئة السيد أ. أندرياس أفاغوستي.

أكتوبر

- أعلنت الهيئة عن بدء قبول تقديم العطاءات للمزاد المتعلق بمنح تراخيص الخدمات الوطنية الثابتة اللاسلكية على نطاق التردد ٥, ٣ جيجهيرتز.

نوفمبر

- إغلاق باب التقدم لمزاد تراخيص الخدمات الوطنية الثابتة اللاسلكية بمجموع تسعة عروض.

ديسمبر

- تأهل ستة عطاءات من أصل تسعة للمرحلة الثانية من مزاد تراخيص الخدمات الوطنية الثابتة اللاسلكية، كما تم إنشاء عملية مراجعة مستقلة لتقييم العطاءات غير المتأهلة وقد قدمت شركتي إم تي سي - فودافون البحرين ومينا تيليكوم أعلى عرضين بالمزاد.

العمل على تفعيل قنوات

التواصل والحوار



مراجعة المنجزات والتخطيط للمستقبل



أعضاء اللجنة الاستشارية

منتدى تطوير هيئة تنظيم الاتصالات

زارت اللجنة الاستشارية لمنتدى تطوير الهيئة للعام الثاني على التوالي مملكة البحرين خلال الأسبوع الأول من شهر فبراير وذلك لمراجعة عمل الهيئة، وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء دوليين لهم خبرتهم في مجال تنظيم الاتصالات وهم:

- البروفيسور مارتن كيف وهو مدير المركز الإداري التنظيمي بكلية وارك في المملكة المتحدة.
- السيد أيان مارتن وهو محلل الاتصالات الأول في بنك أي بي إن أمرو في استراليا.
- السيد روبرت بروس وهو الباحث الأول في مركز الاستراتيجيات الرقمية في كلية تك في دارتموث في الولايات المتحدة.

واجتمعت اللجنة بشكل مستقل مع عدد كبير من الجهات ذات العلاقة نذكر منها:

- هيئة تنظيم الاتصالات ووزارة المواصلات
- الجمعية البحرينية لحماية المستهلك.
- شركة بتلكو.
- شركة إم تي سي - فودافون البحرين.
- بالإضافة إلى عدد من المشغلين المرخص لهم.

تم عقد المنتدى الثاني لتطوير الهيئة في الخامس من فبراير حيث عرضت اللجنة الاستشارية توصياتها المبدئية وناقشت المسائل التي تطرقت إليها التوصيات بشكل مفتوح مع الحضور وقد نشرت الهيئة التقرير الكامل لتوصيات اللجنة في مطلع شهر مايو وهو متوفر على موقع الهيئة الإلكتروني.

توصيات اللجنة الاستشارية

نوهت اللجنة بالتطورات التي حدثت في العديد من المسائل التي شملتها التوصيات للعام السابق وفي الوقت نفسه تطرقت إلى عدم وجود تقدم في بعض المسائل المهمة مثل النفاذ للمشغلين الجدد وعدم قيام أي مشغل للخدمات الثابتة من تقديم خدماته بعد للمستهلكين.

وأشادت اللجنة بتغييرين مهمين حصلوا في العام بالنسبة لطريقة عمل الهيئة، أولهما زيادة مستوى الحوار والمناقشة بين الجهات ذات العلاقة في القطاع بما فيهم المستهلكين، وثانيهما مواكبة الإطار التنظيمي للتطورات التكنولوجية في قطاع الاتصالات والذي من شأنه أن يؤهل المملكة للاستفادة من هذه التطورات في الوقت الحالي، وقد عكست توصيات اللجنة هذين الموضوعين بشكل صريح.



مبنى تطوير هيئة تنظيم الاتصالات

وتتمثل مسؤوليات الهيئة الأساسية بحسب ما نص عليه قانون الاتصالات في التالي:

- حماية المستهلكين.
- تشجيع المنافسة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأكيد توفير خدمات الاتصالات العامة.

وقد استندت اللجنة الاستشارية إلى هذه المبادئ والمسؤوليات الأساسية في تحديد الهدف الأساسي لتأكيد المحافظة على حقوق المستهلكين من الأفراد أو القطاع التجاري على المدى البعيد، وهو الأمر الذي ينبغي على الهيئة أن تأخذه في الاعتبار عند تحديد أولوياتها التي ستؤدي إلى النتائج المطلوبة على المدى البعيد للمستخدمين.

ويمكن أن توجز أهم توصيات اللجنة فيما يلي:

- ضمان وجود النموذج الصحيح للدخول بشكل تنافسي في قطاع الاتصالات وبالتحديد وجود نظام فعال للعرض المرجعي للنفاد تدعمه اتفاقيات مستوى أداء الخدمة بالتعاون مع شركة بتلكو.
- استخدام الطيف الترددي الراديوي (اللاسلكي) لدعم فرص الدخول إلى السوق بشكل سريع نسبياً فور تحديد سياسة الطيف الترددي، على سبيل المثال من خلال تراخيص خدمات النفاذ إلى الخطوط اللاسلكية الثابتة والخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت بالإضافة إلى دخول مشغلين جدد في قطاع خدمات الاتصالات المتنقلة، الأمر الذي يحظى بأولوية أقل من سابقه.
- اتباع أسلوب مرن فيما يتعلق بالتطورات التي حدثت في سوق الاتصالات، مثل التقارب بين الخطوط الثابتة والمتنقلة وخدمات الإنترنت ذات النطاق العريض والخدمات القائمة على بروتوكول الإنترنت.
- ضرورة أن يكون الإطار التنظيمي أكثر إستراتيجية وأن يتجنب التركيز على الأمور الصغيرة والتي لا تتمتع بأهمية كبيرة، وذلك من أجل نمو السوق، ويجب أن يكون التركيز الحالي على الهيمنة في السوق والتأثير المحتمل من النشاطات المتعلقة ببروتوكول الإنترنت في المستقبل.
- ضرورة أن تلعب المجموعات الاستشارية والجهات العاملة في قطاع الاتصالات دوراً أكبر في عملية التنظيم، وبالإمكان أيضاً نقل بعض المسائل التنظيمية إلى قطاع الاتصالات بحيث ينظم نفسه بنفسه.
- تنفيذ وحدة للأعمال التجارية بالجملة داخل شركة بتلكو.

ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه التوصيات تم العمل بها خلال عدة مشاريع قامت بها الهيئة خلال العام، نذكر منها على سبيل المثال استخدام الطيف الترددي وإنشاء المجموعات الاستشارية للمستهلك والتي سيأتي ذكرهم بتفصيل أكبر في أقسام لاحقة من هذا التقرير السنوي.

مع اقتراب نهاية العام كانت الهيئة تعد لبدء دراسة إستراتيجية شاملة لسوق الاتصالات في مملكة البحرين وكذلك دراسة الدور المستقبلي للهيئة، ومن المقرر أن تبدأ هذه الدراسة في الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٧.

تعرّف على
حقوقك



العامل من أجل المستهلك

كان العام ٢٠٠٦ حافلاً بالمشاريع التي تخص المستهلك، ولقد عملت الهيئة جاهدة منذ إنشائها لجعل المسائل التي تخص المستهلك من أولوياتها، ولعل هذا الأمر لم يكن واضحاً للعيان في المرحلة الأولى لأنه تركز بالدرجة الأولى على فتح السوق للمنافسة وبالتالي توفر الخيارات للمستهلك في خدمات الاتصالات.

هذا وقد تم توزيع الدليل الإرشادي للحملة على كافة المنازل في جميع مناطق المملكة، كما شارك المشغلون المرخص لهم في هذه الحملة من خلال توزيعهم الكتيبات الخاصة بالحملة في مراكز خدمات الزبائن التابعة لهم.

وتضمنت الحملة أيضاً إعلانات مرئية ومسموعة تم بثها على قنوات تلفزيون البحرين والقنوات الإذاعية الناطقة بالعربية والإنجليزية لإذاعة البحرين. بالإضافة إلى ذلك تم تخصيص قسم خاص في الموقع الإلكتروني للهيئة يحتوي على جميع المعلومات والكتيبات التي تضمنتها الحملة، وذلك ليتسنى لأي فرد الاطلاع عليها بشكل مباشر. ويهدف توسيع التغطية الإعلامية للحملة تم استخدام إعلانات الشوارع في جميع أنحاء المملكة كما أنه تم نشر إعلانات في الجرائد المحلية.

وتزامناً مع بدء الحملة تم الإعلان للعموم عن وجود خط لخدمات المستهلكين من خلاله يقوم فريق شؤون المستهلكين في الهيئة بالرد على اتصالات المستهلكين وتوفير المساعدة والنصح لهم في شؤون حماية المستهلكين. وقد تم تلقي ردوداً إيجابية من المستهلكين من خلال اتصالاتهم حول الحملة والرسائل المتعلقة بها.

كما تم توزيع الكتيبات الإرشادية الخاصة بالحملة بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم على جميع المراكز الصحية وجميع المدارس الحكومية

وقد شهد العام ٢٠٠٦ تركيزاً مباشراً من الهيئة على «صوت المستهلك» وتشجيع المستهلك على إيصال صوته للهيئة ولقطاع الاتصالات للحصول على الخدمات التي يحتاجها.

الحملة التوعوية من أجل المستهلك

في بداية شهر يونيو أطلقت الهيئة حملتها التوعوية الوطنية الثانية تحت شعار «السؤال قبل الاختيار»، وقد سبقتها حملة «استخدم هاتفك النقال بحكمة» في نهاية العام ٢٠٠٤ والتي شهدت تجاوباً ملحوظاً من قبل المستهلكين.

وقد استمرت حملة «السؤال قبل الاختيار» لمدة ثلاثة أشهر سلط فيها الضوء على كيفية التعرف على الخيارات المطروحة في خدمات الاتصالات في المملكة والأسئلة التي يتوجب على المستهلك طرحها ليتمكن من القيام باختيار الخدمات المناسبة لاحتياجاته ونمط استخدامه.

وتطرقت الحملة إلى عدة مواضيع، منها كيفية التعرف على الفرق بين العروض المطروحة لخدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة وشرح خدمة الاختيار المسبق للناقل والتجوال الدولي وخدمات الإنترنت، بالإضافة إلى بطاقات الاتصالات الدولية المدفوعة الأجر مسبقاً والأمور المتعلقة بالفاتورة وطرق تقديم الشكاوى.



دليل المستهلك



كتيب خدمة الاختيار المسبق للناقل

كتيب خدمة التجوال

كتيب الشكاوى

وبالإضافة إلى هذه المجموعة الاستشارية كانت الهيئة مع نهاية العام على وشك الإعلان عن إنشاء مجموعة استشارية للمستهلكين من القطاع التجاري وذلك لإيمان الهيئة باختلاف احتياجات القطاع التجاري عن المستهلكين الأفراد. ومن المتوقع أن تعقد المجموعة الاستشارية للمستهلكين من القطاع التجاري اجتماعها الأول في مطلع العام ٢٠٠٧.

الشكاوى

استلمت الهيئة (١١) شكوى من المستهلكين خلال العام ٢٠٠٦ (مقارنة ب٦ شكوى في العام ٢٠٠٥) بخصوص مسائل لم يتمكنوا من حلها مع مشغليهم، وقد تركزت معظم هذه الشكاوى حول فواتير الخدمات وقطع الخدمة، وقد تم حل جميع هذه الشكاوى بطريقة ودية بين المستهلكين و المشغلين.



المجموعة الاستشارية الدائمة للمستهلك

بالمملكة مع بداية السنة الدراسية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بهدف تعريف أكبر عدد من المواطنين والمقيمين بالحملة. كما أنه تم توزيع الكتيبات الخاصة بالحملة على المستشفيات الخاصة ووكالات السفر.

وتود الهيئة أن تتوجه بشكرها لجميع الجهات التي شاركت في الحملة من حيث توزيع الكتيبات، وهو الأمر الذي يعكس مدى الاهتمام الذي توليه هذه الجهات لرفع درجة وعي المستهلك في مملكة البحرين.

المجموعة الاستشارية للمستهلك

بعد النجاح الذي حققته المجموعة الاستشارية التي مثلت المستهلكين والتي عملت على صياغة قواعد الممارسة لخدمة الاختيار المسبق للناقل في العام ٢٠٠٥، أنشأت الهيئة في ١٦ من أغسطس المجموعة الاستشارية الدائمة للمستهلك والمعنية بتوصيل مرثيات المستهلك للهيئة. وتعتبر المجموعة الاستشارية للمستهلك مجموعة مستقلة عن الهيئة يعين أعضائها لمدة عام قابلة للتجديد، وشملت المجموعة في أعضائها عند بداية تأسيسها ممثلين عن جميع محافظات المملكة إضافة إلى:

- جمعية الحكمة للمتقاعدين.
- الجمعية البحرينية لحماية المستهلك.
- جمعية الحراك الدولي.
- جمعية رعاية الطفولة والأمومة.
- المجلس الأعلى للمرأة.
- المعهد السعودي البحريني للمكفوفين.

وفي الاجتماع الثاني للمجموعة تم اختيار د. وفاء المنصوري من جمعية حماية المستهلك البحرينية لمنصب رئيس المجموعة والسيدة نجمة جناحي من المجلس الأعلى للمرأة لمنصب نائب الرئيس.

مع نهاية العام كانت المجموعة قد عقدت سبعة اجتماعات ناقشت فيها مختلف المسائل التي تهم المستهلك مثل أسعار خدمات الاتصالات، وحماية بيانات المستهلك واستقبال الرسائل النصية القصيرة المرسله بالجملة والاتصالات الدولية غير المعروفة، وكما التقت المجموعة أيضاً في اجتماعات منفصلة بممثلين عن شركتي بتلكو وإم تي سي - فودافون البحرين ناقشوا فيها مسائل حماية المستهلك وأسعار الخدمات وإجراءات قطع الخدمة عن المشتركين وجودة الخدمة بالإضافة إلى توفير المعلومات المطلوبة للمستهلك.



السعي إلى تحقيق التميز من خلال تطبيق

مبادئ المنافسة الشريفة

تأسيس سوق تنافسية

سياسة الطيف الترددي

تعتمد التطورات التكنولوجية الأخيرة في عالم الاتصالات على الطيف الترددي لتقديم خدمات متطورة ومبتكرة، وقد أشارت اللجنة الاستشارية لمنتدى تطوير الهيئة إلى ضرورة الاستفادة من الطيف الترددي لتطوير المنافسة في قطاع الاتصالات في المملكة وتوسيع نطاق الخدمات المتوفرة للمستهلك النهائي.

بدأت الهيئة بالتعاون مع وزارة المواصلات في نهاية العام ٢٠٠٥ مشروعاً حول سياسة استخدام وتخصيص الطيف الترددي في مملكة البحرين، والتي شملت أيضاً عملية استشارة عامة في نوفمبر ٢٠٠٥. حيث تم تلقي ١٥ رداً حول هذه الاستشارة من جهات محلية ودولية اختلفت بين كونها توصيات وأولويات مقترحة وذلك حسب وجهة نظر أصحاب تلك الردود. ومن ثم قامت الهيئة ووزارة المواصلات بالأخذ بالاعتبار جميع الردود المستلمة ومقارنتها بأفضل الممارسات الدولية والمتعلقة بالمرونة في تبني التكنولوجيا الجديدة والرؤية بعيدة المدى لقطاع الاتصالات قبل اتخاذ القرار النهائي في هذا الشأن.

هذا وتم إصدار الوثيقة النهائية لسياسة الطيف الترددي في شهر يونيو ٢٠٠٦، والتي توضح أسس استخدام الطيف الترددي بالمملكة استناداً إلى أفضل المبادئ العالمية وذلك من خلال إستراتيجية تخصيص الطيف الترددي. وقد تم تصميم هذه السياسة أخذين بالاعتبار المستخدم النهائي والتكنولوجيا المستخدمة، وقد اشتملت الوثيقة على آلية عملية لتسعير نطاقات الطيف الترددي بالإضافة إلى آلية تخصيص ومنح النطاقات الترددية (تختلف آلية المنح بين اعتماد مبدأ الأفضلية للأسبق أو عن طريق المزاد وذلك حسب العرض والطلب)، كذلك تم اعتماد أسس للتراخيص الجديدة كنظام التراخيص البسيطة والتراخيص قصيرة الأجل وآليات ترخيص التكنولوجيا والخدمات الجديدة. هذا وقد تم تأكيد تواجد طيف ترددي لخدمات الجيل الثاني والثالث للاتصالات المتقلة.

ونظراً للتطور السريع لتكنولوجيا الاتصالات، فإن سياسة الطيف الترددي امتازت بالمرونة المطلوبة التي تساعد على النمو المستقبلي للخدمات الجديدة في عالم الاتصالات من خلال اعتماد نظام الحيادية بخصوص التكنولوجيا المستخدمة لتشجيع الإبداع والمنافسة.

مزاد تراخيص الخدمات الوطنية الثابتة اللاسلكية

وافق مجلس إدارة الهيئة على اعتماد عملية المزاد لمنح ترخيصي الخدمات الوطنية الثابتة اللاسلكية في نطاق التردد ٣,٥ جيجاهيرتز وذلك بعد أقل من أسبوعين على إصدار سياسة الطيف الترددي، ومن الجدير بالذكر أن سياسة الطيف الترددي قد حددت النطاق المذكور لاستخدامات تكنولوجيا النفاذ اللاسلكي الثابت، وكما حددت السياسة أيضاً إمكانية منح ترخيصين في هذا النطاق الترددي.



مزاد تراخيص الخدمات الوطنية الثابتة اللاسلكية

وتمكن خدمات النفاذ اللاسلكية الثابتة من إنشاء شبكات اتصالات بشكل سريع نسبياً، حيث أن الوصلة النهائية من الشبكة للمستخدم تتم باستخدام التكنولوجيا اللاسلكية، وهو الجزء الأصعب من حيث متطلبات التصليح والبناء في شبكات الاتصالات السلكية. وفي الوقت الحالي فإن شركة بتلكو هي الشركة الوحيدة في المملكة التي يمكنها الوصول للمستخدم النهائي عن طريق الشبكات السلكية.

ويمكن للمشغلين الجدد لخدمات الاتصالات اللاسلكية الثابتة تقديم كافة خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض وخدمات الاتصالات بما فيها خدمات الصوت والبيانات مباشرة للمستخدم النهائي، الأمر الذي سيؤثر بشكل إيجابي على المنافسة في خدمات الاتصالات كما سيتمكن المشغلين من توفير خدمات جديدة مبتكرة للمستهلك في المملكة.

وأعلنت الهيئة عن تفاصيل عملية المزاد في نهاية شهر أغسطس بما فيها تحديد النطاقات الترددية المخصصة وشروط والتزامات التراخيص والتزامات التغطية، كما أوضحت الهيئة أيضاً كيفية عمل المزاد وأن السعر الابتدائي للمزاد هو عشرون ألف دينار والذي يمثل قيمة الرخصة إضافة إلى مبلغ ثمانية وعشرون ألف دينار نظير استخدام الطيف الترددي والذي سيعود إلى وزارة المواصلات. وقد تم تضمين كل هذه المعلومات في المذكرة الأولية لعملية المزاد التي أصدرتها الهيئة طلباً لمرئيات العموم وحددت الهيئة فترة ثلاثة أسابيع لاستلام المرئيات في هذا الخصوص.

وأصدرت الهيئة الدعوة الرسمية لتلقى طلبات العروض للمزاد في ٥ أكتوبر على أن يكون آخر موعد لاستلام العروض في الساعة الخامسة من مساء يوم ٢٨ نوفمبر، واشتملت وثيقة الدعوة الرسمية على قواعد عملية المزاد والجدول الزمني لكل مراحل هذه العملية. كما أعطت الهيئة الأطراف المهتمة مدة أسبوعين لتسليم أية استفسارات بخصوص عملية المزاد للهيئة، وقامت الهيئة في وقت لاحق بنشر الاستفسارات والإجابة عليها في موقعها الإلكتروني.

ومع حلول الموعد النهائي لتسليم العطاءات، كانت الهيئة قد استلمت تسعة عطاءات كالتالي:

- ١- اتكو كليرواير تليكوم المحدودة
- ٢- شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية
- ٣- بلوزون ايست
- ٤- شركة اتصالاتكوم اللاسلكية
- ٥- كلام تليكوم البحرين
- ٦- مينا تليكوم
- ٧- إم تي سي - فودافون البحرين
- ٨- نيوتل كوميونيكيشنز المحدودة
- ٩- ريلانيس كوميونيكيشنز المحدودة



مزاد تراخيص الخدمات الوطنية الثابتة اللاسلكية

WiMax إضافة إلى التقنيات الأخرى في مجال شبكات المنطقة المحلية اللاسلكية (WLAN).

وتمكن تكنولوجيا WiFi من استخدام الشبكات اللاسلكية ذات المدى القصير للوصول إلى الإنترنت سواء في المنزل أو المكتب، كما يستخدم المشغلون هذه التكنولوجيا لتوفير خدمة الإنترنت لاسلكياً في الأماكن العامة ولكن مدى محدود، أما تكنولوجيا WiMax فتعمل بنفس المبدأ غير أنها تمتاز بأنها تغطي مدى أكبر، حيث يمكن استخدامها للتغطية اللاسلكية لمدن بأكملها.

وبعد إتمام عملية الاستشارة العامة أعلنت الهيئة أنها ستبني عملية التسجيل الإلكتروني لتراخيص WiMax و WiFi، وسوف لن تكون هناك أية رسوم على الترخيص أو استخدام الطيف الترددي في هذه الحالة.

ويأتي هذا الأسلوب المبسط في التسجيل للحصول على التراخيص ليتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، والذي يتيح للشركات والأفراد استخدام تكنولوجيا WiFi في المباني التابعة لهم.

كما يهدف هذا النظام إلى تمكين الأفراد والشركات وكذلك المشغلين المرخص لهم الراغبين في استخدام هذه الترددات من الحصول على الترخيص اللازم بطريقة سهلة، ولكن عليهم في نفس الوقت الالتزام بمتطلبات قانون الاتصالات والذي يتطلب من أي شخص يستخدم طيفاً ترددياً في المملكة من الحصول على الترخيص اللازم.

مشغلون إضافيون لخدمات الاتصالات المتنقلة

منح قانون الاتصالات فترة حصرية عبارة عن سنتين لمشغلين اثنين فقط لخدمات الاتصالات المتنقلة، حيث لا يسمح خلالها بدخول أي مشغل إضافي للسوق في هذه الخدمات، وقد انتهت هذه الفترة في شهر أبريل ٢٠٠٥، وفي الوقت ذاته أوضحت سياسة الطيف الترددي عن توافر نطاقات شاغرة يمكن استخدامها من قبل مشغلين جدد لخدمات الاتصالات المتنقلة.

وعليه فقد بدأت الهيئة عملية استشارة عامة حول إمكانية الترخيص لمشغلين إضافيين لخدمات الاتصالات المتنقلة، ناقشت فيها الخيارات المطروحة للمشغلين الإضافيين ونوعية خدمات الاتصالات التي يمكن الترخيص لها، حيث ركزت الخيارات المطروحة على الترخيص لمشغلين يتوجب عليهم بناء شبكات الاتصالات المتنقلة أو مشغلين سيستخدمون البنية التحتية (الشبكات) المتوفرة للمشغلين الحاليين.

وبدأت الهيئة من خلال فريق متخصص في عملية تقييم العطاءات من الناحية التقنية والقانونية والقدرة المالية حسب المتطلبات التي نصت عليها الدعوة الرسمية لتقديم العطاءات. كما عينت الهيئة أيضاً لجنة مستقلة من ثلاثة خبراء دوليين لإعادة تقييم أية عطاءات لم تجتز مرحلة التأهل الأولية حيث أوكلت إلى هذه اللجنة مهمة تقييم العطاءات وتحديد ما إذا كانت الهيئة محقة في تقييمها الأولي أم لا، وتألقت اللجنة من:

- السيد بيتر الكسيادس، وهو محام وشريك بمكتب جيسون ودون وكراووجر القانوني في بروكسل.
- والسيد بيتر والكر، وهو مهندس متخصص في مجال الاتصالات ومستشار مستقل في بريطانيا.
- والسيد نيجل أئينبورو، وهو خبير اقتصادي ويعمل مديراً في شركة نيرا للاستثمارات الاقتصادية ومقرها بريطانيا.

وأعلنت الهيئة بعد إتمام مرحلة التقييم تلك عن تأهل ستة عطاءات وهي:

- انكو كليرواير تليكوم المحدودة.
- شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية.
- شركة اتصالاتكوم اللاسلكية.
- مينا تيليكوم.
- إم تي سي - فودافون البحرين.
- ريلابيس كوميونيكيشنز المحدودة.

وقد تم فتح العروض المالية للعطاءات الستة المتأهلة في ١٣ ديسمبر بحضور كل من ممثلي هيئة تنظيم الاتصالات وأصحاب العروض وأعضاء الصحافة، حيث تم تقديم أكبر عطاءين من شركة إم تي سي - فودافون البحرين (وقدره ٩٢٠،٥٠٠،٠٥٠ دينار بحريني) وشركة مينا تيليكوم (وقدره ٤،٥٢٤،٠٠٠،٠٠٠ دينار بحريني) لتراخيص خدمات الاتصالات الوطنية الثابتة اللاسلكية ومن المقرر أن يتم منح الترخيصين في مطلع العام ٢٠٠٧ بعد استيفاء الإجراءات النهائية.

استخدام تقنية WiFi و WiMax في نطاقات التردد ٢.٤ والتردد ٥ جيجاهيرتز

أصدرت الهيئة تراخيص مؤقتة لاستخدام تقنية WiFi في عام ٢٠٠٥ وذلك بانتظار إصدار النسخة النهائية لوثيقة سياسة الطيف الترددي، وبعد فترة قصيرة من إصدار تلك الوثيقة في عام ٢٠٠٦ أصدرت الهيئة استشارة عامة بخصوص تبني أسلوب ترخيص مبسط من خلال التسجيل على الموقع الإلكتروني للهيئة للحصول على تراخيص استخدامات تقنيات WiFi و

مسائل تتعلق بعملية الترخيص

التي تُمكن المشغلين الآخرين من الوصول للمستخدم النهائي لتقديم خدماتهم إليه، ويتوجب على المشغل المهيمن إصدار عرض مرجعي للنفذ يشمل شروط وأسعار النفاذ إلى شبكته.

وقامت شركة بتلكو بتسليم عرضها المرجعي الأول للنفذ للهيئة للموافقة عليه، وقام فريق متخصص من الهيئة بمراجعتها، حيث احتاجت الهيئة لطلب معلومات إضافية من شركة بتلكو فيما يخص اعتمادها للأسعار المطروحة في عرضها المرجعي للنفذ، وبعد إتمام عملية المراجعة في شهر يوليو أصدرت الهيئة أمراً إلى شركة بتلكو يقضي بتعديل بعض من أسعار العرض المرجعي للنفذ إضافة إلى تعديل بعض الشروط وتوسيع مدى بعض الخدمات في العرض نفسه.

هذا وستكون عملية مراجعة العرض المرجعي للنفذ بشكل دوري باعتبار أن العرض المرجعي ليس عرضاً نهائياً، حيث سيتم إضافة شروط وأسعار لخدمات جديدة في المراجعة الدورية التي ستتم كل ستة شهور.

مسائل تتعلق بالربط البيئي

يعتبر الربط البيئي أحد العناصر المهمة لوجود المنافسة الفعالة وذلك عن طريق تحديد شروط عادلة يمكن على أساسها للمشغلين المتنافسين أن يربطوا شبكاتهم ببعضها البعض. وهذه الشروط هي التي تحدد كيف يمكن لمشغل أن يوصل مستخدم من شبكته بمستخدم في شبكة أخرى مملوكة لمشغل آخر والعكس صحيح، بالإضافة إلى النفاذ إلى بعض الخدمات المتوفرة على شبكة الاتصالات المملوكة لمشغل آخر.

وبحسب وضع شركة بتلكو المهيمن في أسواق الربط البيئي ذات الصلة، يجب عليها أن تُصدر عرضاً مرجعياً للربط البيئي يتضمن شروط هذه الخدمة، على أن تقوم الهيئة بمراجعة العرض المرجعي للربط البيئي لشركة بتلكو كل ستة أشهر وذلك حسب ما نص عليه قانون الاتصالات.

أصدرت الهيئة في شهر أغسطس أمراً إلى شركة بتلكو يقضي بتعديل بعض من أجزاء عرضها المرجعي الثالث للربط البيئي، وذلك بعد أن أتمت الهيئة مراجعة العرض المذكور وأضافت تكلفة عناصر الشبكة على أسعار إنهاء مكالمات الأفراد، ويأتي التعديل الذي فرضته الهيئة ليتوافق مع الشروط المنصوص عليها في قانون الاتصالات لتكون الاسعار «عادلة ومعقولة ودون تمييز»، ومبنية على التكلفة. وقد نتج عن الأمر الذي أصدرته الهيئة انخفاض ملحوظ في عدد من أسعار خدمات الربط البيئي مقارنة بالسنة الماضية إضافة إلى إدخال خدمات جديدة للربط البيئي محسوبة على أساس التكلفة.

في الثاني من شهر يوليو أعلنت الهيئة عن فتح باب الحصول على تراخيص بدالة الإنترنت، حيث يمكن لمزودي خدمات الإنترنت الربط مع بدالة الإنترنت لقاء رسم محدد، ومن الجدير بالذكر أن قانون الاتصالات منح بدالة إنترنت البحرين امتيازاً حصرياً لمدة سنتين وقد انتهت هذه الفترة في شهر أبريل ٢٠٠٦.

وعلى صعيد آخر منحت الهيئة (٢٢) ترخيصاً خلال العام ٢٠٠٦، منها (١١) ترخيصاً لتقديم خدمات القيمة المضافة وثلاثة تراخيص لخدمات الاتصالات الدولية وأربعة تراخيص لخدمات الإنترنت وثلاثة تراخيص لخدمات الاتصالات الوطنية الثابتة بالإضافة إلى ترخيص لخدمات المرافق الدولية. ويمكن الرجوع إلى الملحق «أ» من القائمة الكاملة للمرخص لهم.

إضافة إلى منح التراخيص يُمكن للهيئة، بحسب الصلاحيات الممنوحة لها والمنصوص عليها في قانون الاتصالات، أن تسحب الرخص في حالات معينة، وقد قامت الهيئة في ٤ مايو بسحب ترخيص تقديم خدمات القيمة المضافة الممنوح لشركة ستار كول ذ.م.م وذلك بعد تصفية الشركة واستكمال الإجراءات المطلوبة المتمثلة في إشعار العموم بذلك، حيث لم تعد هذه الشركة مرخصة لتقديم هذه الخدمات في مملكة البحرين.

الهيمنة في الأسواق

حددت اللجنة الاستشارية لمنتدى تطوير هيئة تنظيم الاتصالات مسألة النفاذ إلى شبكات الاتصالات كأهم أولوية للهيئة، حيث أن لها تأثيراً مباشراً على نمو السوق لا سيما وأن شركة بتلكو لا تزال تستحوذ على النسبة الأعلى من سوق الاتصالات.

واستمرت الهيئة في عملها لتوفير خدمات النفاذ للمشغلين الجدد منذ إصدار اللائحة التنظيمية للنفذ في عام ٢٠٠٥، وتلت ذلك خطوة تحديد أسواق النفاذ التي تتمتع فيها شركة بتلكو بوضع مهيمن، وبعد عملية الاستشارة العامة قررت الهيئة في شهر يناير أن شركة بتلكو تتمتع بوضع مهيمن في عدد من أسواق البيع بالجملة بما فيها أسواق الإنترنت ذات النطاق العريض، والنفاذ إلى الكابلات الدولية. كما أوضحت الهيئة أنها ستراجع وضع بتلكو المهيمن مرة أخرى في موعد أقصاه شهر يناير ٢٠٠٨.

ويجب على المشغلين الذين يتمتعون بوضع مهيمن أن يوفر خدمات النفاذ

بدء خدمة الاختيار المسبق للناقل في مملكة البحرين

أصدرت الهيئة في ١٣ يونيو ٢٠٠٤ اللائحة التنظيمية لخدمة الاختيار المسبق للناقل بعد تمديد فترة الاستشارة والتي بدأت في ديسمبر ٢٠٠٣ وانتهت في مارس ٢٠٠٤ من خلال إصدار ورقتين استشاريتين، حيث ناقشت الورقة الاستشارية الأولى الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية لخدمة الاختيار المسبق للناقل في المملكة، بينما أكدت الورقة الثانية هذه المبادئ ووفرت تفاصيل أكبر حول الاختيار المسبق للناقل.

وتتواجد شروط وأسعار خدمة الاختيار المسبق للناقل في عرض شركة بتلكو المرجعي للربط البيئي الذي تمت الموافقة عليه في سبتمبر ٢٠٠٥، وفي هذه الأثناء بدأت الفترة التجريبية للخدمة بين شركتي بتلكو ومينا تيليكوم وقد انتهت الفترة التجريبية في يناير ٢٠٠٦ مع تغيير في شروط وأسعار العرض المرجعي للربط البيئي، وقد وافقت الهيئة على هذه التغييرات في مارس ٢٠٠٦، وبعدها تم توفير هذه الخدمة لجميع المشغلين الحاصلين على الترخيص المطلوب. ومع نهاية العام ٢٠٠٦ كان هناك أربعة مشغلين يقومون بتوفير خدمة الاختيار المسبق للناقل في المملكة وهم شركة مينا تيليكوم ونيوتل للاتصالات ونورث ستار وكلام تيليكوم.

الخطة الوطنية للترقيم

كان التعديل الوحيد على الخطة الوطنية للترقيم الذي تم في عام ٢٠٠٦ هو استحداث نطاق جديد في فئة الرموز القصيرة من النوع «ب» لخدمات النفاذ، والذي تم من خلاله توفير خدمة الاختيار المسبق للناقل، وتتألف الأرقام في هذه الفئة من خمس خانات فقط على النحو «٢XXX» حيث يمكن أن يعوض عن أي «X» بأي رقم من ٠ إلى ٩، وللتوضيح فسيتم استخدام نفس النطاق لتخصيص الأرقام لمشغلي خدمة الاختيار المسبق للناقل، واختيار الناقل، وكذلك خدمة العودة للناقل المزود للخدمة، والوصول للناقل المزود، وعليه سيتم تخصيص رقم واحد لكل مشغل يمكن أن يستخدمه لكل ما سبق. قامت الهيئة خلال العام ٢٠٠٦ بتخصيص نطاقات الأرقام حسب التالي:

أرقام الرموز القصيرة من النوع «ب» لخدمة الاختيار المسبق للناقل

٠٢٢٠	فيلاكلاود ذ.م.م
٠٢١١١	شركة نورث ستار للتكنولوجيا ذ.م.م
٠٢١٢٣	مينا تيليكوم ذ.م.م
٠٢٢٠٠	شركة إم تي سي فودافون البحرين ش.م.ب

٠٢٢٢٠	شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) ش.م.ب
٠٢٢٢٢	لايت سبيد للاتصالات ذ.م.م
٠٢٢٣٣	شركة إتصالكوم البحرين ذ.م.م
٠٢٣٤٥	شركة كلام تيليكوم البحرين ش.م.ب
٠٢٤٤٤	الشبكة العربية لخدمات المعلومات ذ.م.م
٠٢٥٥٥	نيوتل للاتصالات ش.ش.و
٠٢٧٧٧	شركة الفانت تاك البحرين ذ.م.م
٠٢٨٢٠	توكونكت ذ.م.م

أرقام المناطق الجغرافية

١٣٠٠٠٠٠٠ - ١٣٠٩٩٩٩٩	مينا تيليكوم ذ.م.م
١٣٣٠٠٠٠٠ - ١٣٣٩٩٩٩٩	شركة إتصالكوم البحرين ذ.م.م
١٣٥٠٠٠٠٠ - ١٣٥٩٩٩٩٩	شركة الفانت تاك البحرين ذ.م.م

أرقام الخدمات الخاصة

٨٠٠٣٠٠٠٠ - ٨٠٠٣٩٩٩٩	شركة إتصالكوم البحرين ذ.م.م
٨٠٠٥٠٠٠٠ - ٨٠٠٥٩٩٩٩	شركة الفانت تاك البحرين ذ.م.م
٨٤٤٥٠٠٠٠ - ٨٤٤٥٩٩٩٩	شركة الفانت تاك البحرين ذ.م.م
٨٧٧٧٠٠٠٠ - ٨٧٧٧٩٩٩٩	شركة الفانت تاك البحرين ذ.م.م
٨٠٠٦٠٠٠٠ - ٨٠٠٦٩٩٩٩	لايت سبيد للاتصالات ذ.م.م
٨٠٠٩٠٠٠٠ - ٨٠٠٩٩٩٩٩	مينا تيليكوم ذ.م.م
٨٤٤٤٠٠٠٠ - ٨٤٤٤٩٩٩٩	مينا تيليكوم ذ.م.م
٨٧٧٩٠٠٠٠ - ٨٧٧٩٩٩٩٩	مينا تيليكوم ذ.م.م

أرقام الخدمات الممتازة

٩٠٠٧٠٠٠٠ - ٩٠٠٧٩٩٩٩	شركة الفانت تاك البحرين ذ.م.م
٩٠١١٠٠٠٠ - ٩٠١١٩٩٩٩	شركة الفانت تاك البحرين ذ.م.م
٩٠٢٠٠٠٠٠ - ٩٠٢٠٩٩٩٩	شركة الفانت تاك البحرين ذ.م.م
٩٠٠٩٠٠٠٠ - ٩٠٠٩٩٩٩٩	شركة إتصالكوم البحرين ذ.م.م
٩٠٠٣٠٠٠٠ - ٩٠٠٣٩٩٩٩	مينا تيليكوم ذ.م.م
٩٥٠٥٠٠٠٠ - ٩٥٠٥٩٩٩٩	توكونكت ذ.م.م
٩٥١٥٠٠٠٠ - ٩٥١٥٩٩٩٩	توكونكت ذ.م.م

رموز نقاط التشوير الدولية

٤-٣٥٠-٠٠	لايت سبيد للاتصالات ذ.م.م
٤-٣٥٠-٣	شركة إتصالكوم البحرين ذ.م.م

الإجراءات المتخذة حيال خدمة لم تحصل على الموافقة الكاملة لشركة بتلكو

- قامت الهيئة في ١٤ يونيو باتخاذ إجراء حيال شركة بتلكو وذلك لقيامها بالإعلان في الصحف المحلية عن خدمة لم تحصل على الموافقة الكاملة عليها من الهيئة، حيث دعت الشركة العموم إلى التسجيل المسبق لخدمة الإنترنت (برودباند) ذات تسعيرة العشرة دنانير قبل أن تقي بالمتطلبات اللازمة لتقديم هذه الخدمة، وعلى الرغم من قيام الهيئة عدة مرات بتحذير شركة بتلكو من تقديم الخدمة بدون الحصول على الموافقة الكاملة فقد باشرت الشركة في الترويج لهذه الخدمة ولهذا اضطرت الهيئة إلى إصدار أمر طارئ لشركة بتلكو يتضمن الآتي:
- التوقف فوراً عن تقديم أو بيع أو الترويج لخدمة الإنترنت (برودباند) ذات تسعيرة العشرة دنانير حتى تستوفي الشروط المنصوص عليها من قبل الهيئة.
 - إلزامها بإصدار بيان صحفي في موعد أقصاه ١٥ يونيو يوضح للزبائن أن شركة بتلكو أخطأت في طرح هذا العرض لأنها لم تحصل على الموافقة النهائية المطلوبة.
 - الاعتذار للزبائن عن تضليلهم من خلال الإعلانات التي طرحتها لهذا العرض.
 - إرجاع المبالغ النقدية المستلمة من الزبائن بخصوص هذا العرض لجميع الزبائن الحاليين والذين سجلوا لهذا العرض في مدة أقصاها ١٠ أيام عمل من تاريخ إصدار الأمر.

وهدفت الهيئة من خلال إصدارها لهذا الأمر إلى حماية الزبائن من التسجيل والدفع لخدمة لم تمل الموافقة الكاملة من الهيئة، حيث كان هناك خطر في احتساب سعر الخدمة على الزبائن والتي لم يكن بإمكان شركة بتلكو توفيرها في الموعد الذي وعدت به زبائناتها وهو ٦ يوليو ٢٠٠٦.

وبعد إصدار هذا الأمر قامت شركة بتلكو بإصدار بيان صحفي للاعتذار للزبائن لتضليلهم كما توقفت عن طرح الخدمة إلى أن حصلت على الموافقة الكاملة من الهيئة. كما أصبح جزء من الأمر الصادر موضوع قضية في المحكمة المدنية العليا في مملكة البحرين والذي تم حله ودياً بين الهيئة وشركة بتلكو.

الفصل المحاسبي

يتوجب على مشغلي خدمات الاتصالات الذين يملكون عدة تراخيص لخدمات مختلفة أن يقوموا بتقديم تقارير مالية منفصلة لكل نشاط على حده، وذلك بحسب اللائحة التنظيمية للفصل المحاسبي الصادرة في شهر

أغسطس ٢٠٠٤. وتُمكن المعلومات المتوفرة في هذه التقارير المالية المنفصلة الهيئة من التأكد والتدقيق بأن طريقة احتساب أسعار الخدمات من قبل المشغلين تتم بطريقة عادلة ومعقولة وأنهم لا يقومون بدعم خدمة على حساب خدمة أخرى بطريقة تضر بالمنافسة.

وخلال العام قامت الهيئة بإصدار عدد من الإعفاءات من الالتزام باللائحة التنظيمية للفصل المحاسبي حيث كانت نسبة المشغل من حجم السوق صغيرة ولا تبرر الحاجة لحسابات مفصلة في هذه المرحلة.

وعلى صعيد آخر، استلمت الهيئة الحسابات التنظيمية المدققة لشركة بتلكو لعامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ والتي تم تحريرها بناءً على دليل الإجراءات المحاسبية الموافق عليها من قبل الهيئة في شهر نوفمبر ٢٠٠٥، وقد وافقت الهيئة على بعض التعديلات المتعلقة بالإجراءات لتتمكن من تدقيق حسابات العام ٢٠٠٥.

وفي السياق ذاته استلمت الهيئة الحسابات التنظيمية المدققة لشركة إم تي سي - فودافون البحرين والتي تم تحريرها بناءً على دليل الإجراءات المحاسبية التي وافقت عليها الهيئة في شهر ديسمبر ٢٠٠٥، وقد وافقت الهيئة أيضاً على بعض التعديلات المتعلقة بالإجراءات لتتمكن من تدقيق حسابات العام ٢٠٠٥.

وفي شهر نوفمبر وافقت الهيئة على دليل الإجراءات المحاسبية لكل من شركتي نيوتل للاتصالات والشبكة العربية لخدمات المعلومات (التابعة لشركة بتلكو).

الموافقة على تعرفات الخدمات

طبقاً لقانون الاتصالات والشروط المحددة في التراخيص الممنوحة من قبل الهيئة، فإنه يتوجب على المرخص لهم الذين يتمتعون بقوة سوقية مؤثرة أن يقدموا طلبات التعرفة أو تغييرها للهيئة للموافقة عليها، حيث تحتوي التراخيص على شروط واضحة حول آلية المراجعة والتي من خلالها تعطي الهيئة ٣٠ يوماً من استلام طلب التعرفة لإعلام المشغل بقرارها، وفي حال لم ترد الهيئة خلال ٣٠ يوماً فإن الطلب يعتبر حاصلاً على الموافقة.

كما تنص المادة ٥٨ من قانون الاتصالات على: «أن تتأكد الهيئة خلال مراجعتها طلبات التعرفة من أن التعريفات عادلة ومنصفة وليست تمييزية ومبنية على أساس احتساب التكلفة المستقبلية».

استمرت الهيئة خلال العام في مراجعة طلبات تعرفه الخدمات لشركة بتلكو والموافقة عليها، كما راجعت الهيئة طلبات تعرفه الخدمات للشبكة العربية لخدمات المعلومات والتي تقدم خدمات الاتصالات الدولية عبر البطاقات

مدفوعة الأجر والموافقة عليها، وفي قطاع الاتصالات الثابتة راجعت الهيئة تعرفات شركة نيوتل للاتصالات.

التحكيم

رفعت شركة بتلكو قضيتي تحكيم ضد الهيئة حول قرارها بخصوص العرض المرجعي للنفاد الصادر في ١٢ يوليو ٢٠٠٦، والقرار الخاص بالعرض المرجعي للربط البيئي الصادر في ٦ أغسطس ٢٠٠٦.

وكجزء من عملية التحكيم حول النزاع في العرض المرجعي للربط البيئي طلبت شركة بتلكو وقف تنفيذ قرار الهيئة بخصوص أسعار إنهاء توصيل المحادثات الدولية الواردة على شبكة بتلكو الثابتة والمتنقلة، والهيئة بانتظار قرار لجنة التحكيم حول المسائل الجوهرية بخصوص العرض المرجعي للنفاد. وقد أصدرت لجنة التحكيم في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦ قرارها بعدم الموافقة على طلب شركة بتلكو بوقف تنفيذ قرار الهيئة بخصوص أسعار إنهاء توصيل المحادثات الدولية الواردة على شبكة بتلكو الثابتة والمتنقلة، هذا وسوف تنشر الهيئة قرار اللجنة لاحقاً.

تسلمت الهيئة في ٨ نوفمبر ٢٠٠٦، العرض المرجعي للربط البيئي المعدل من شركة بتلكو، وتمت موافقة الهيئة على هذا العرض لاحقاً في مطلع العام ٢٠٠٧، حيث يمكن الاطلاع على الموافقة الكاملة لهذا العرض من خلال موقع الهيئة الإلكتروني.

هذا وقد قامت شركة بتلكو بسحب القضية الخاصة بالنزاع حول العرض المرجعي للربط البيئي، أما بالنسبة لعملية التحكيم بخصوص العرض المرجعي للنفاد فهي ما زالت مستمرة.

الاعتماد النوعي للأجهزة للاتصالات

تعتبر الهيئة هي الجهة المسؤولة عن اعتماد أجهزة الاتصالات المستخدمة في مملكة البحرين، وعليه فإن الهيئة تستلم طلبات الموافقة على اعتماد أجهزة الاتصالات خلال العام، وتتبنى الهيئة مبدأ «الاعتماد بالاستثناء» والذي بموجبه تتم الموافقة على الأجهزة طبقاً لمعايير محددة تقبلها الهيئة، من بينها استخدام المقاييس العالمية واتفاقيات الإقرار المشتركة والتنظيم الذاتي بين الشركات المصنعة للأجهزة والشهادات الصادرة عن الجهات المختصة باعتماد النوعية. وقد تلقت الهيئة مائة وسبعة وثمانين طلباً خلال العام ٢٠٠٦، قامت بمراجعتها والبت فيها جميعاً حسب الآلية المتبعة.

عمليات دمج وإملاك شركات للاتصالات

وافقت الهيئة خلال العام على عملية تملك شركة بتلكو لحصة مؤسسة الأيام والبالغة ٢٥٪ في الشبكة العربية لخدمات المعلومات، وبالتالي أصبحت الشبكة العربية لخدمات المعلومات مملوكة بالكامل لشركة بتلكو وقد تمت هذه الموافقة على أساس أن تستمر شركة بتلكو بالفصل في تعاملاتها مع الشبكة العربية لخدمات المعلومات.

ومنحت الهيئة عدم ممانعة لعمليات الاندماج التالية:

- فيا كلاود بارترز ٢ ليميتد - بي. في. أي / فيا كلاود ذ.م.م
- مصنع خيامي للبلاستيك ذ.م.م / خدمات المعلومات المتنقلة ذ.م.م
- شركة بتلكو / الشبكة العربية لخدمات المعلومات
- نور الدين / شركة اتصالات الكوم البحرين ذ.م.م / جناحي إخوان

ويمكن الرجوع للملحق «ج» والملحق «د» للاطلاع على القوائم الكاملة بشأن الإجراءات التنظيمية التي اتخذتها الهيئة خلال العام.

كما تحتفظ الهيئة بسجل تقيد فيه المعلومات المدرجة في المادة (٥٢-أ) من قانون الاتصالات.

تحقيق التواصل من خلال
تفهم الاحتياجات

حرصت الهيئة دائماً على أن تتسم إجراءاتها بالشفافية والانفتاح، وقد أشادت اللجنة الاستشارية لمنتدى تطوير الهيئة بهذا التوجه في تقريرها الصادر في عام ٢٠٠٦، حيث تتبع الهيئة عملية الاستشارة العامة قبل تبني الإجراءات التنظيمية، وتأخذ بالاعتبار المرئيات المستلمة قبل إصدار قرارها النهائي، وتعزيزاً للشفافية تقوم الهيئة بنشر جميع وثائقها غير السرية على موقعها الإلكتروني.

عمليات الاستشارة العامة

الاستشارة في شهر يوليو، وناقشت موضوعين أساسيين وهما: هل سيفتح باب الترخيص لمشغلين يتوجب عليهم بناء شبكة اتصالات متنقلة خاصة بهم، أم لمشغلين يعتمدون على استخدام شبكات الاتصالات المتنقلة الموجودة أساساً والملوكة لمشغلين آخرين، أو فتح باب الترخيص لكلا الاحتمالين السابقين.

درست الاستشارة وضع سوق الاتصالات المتنقلة الحالي في المملكة، وأوضحت النقاط التي ستعتمد عليها الهيئة في وصولها لقرارها النهائي، كما تطرقت إلى التأثير المتوقع على الأسعار وجودة الخدمة ونوعية الخدمات التي سيوفرها المشغلون الجدد، ومددت الهيئة فترة استلام الملاحظات حول هذه الاستشارة أيضاً. وقد وصلت الهيئة إلى مرحلة نهائية من دراسة الملاحظات المستلمة مع نهاية العام.

كما تم إجراء عملية استشارة حول تبني نظام مبسط لتسجيل تراخيص ترددات WiFi و WiMax (نطاق التردد ٤, ٢ والتردد ٥ جيجاهيرتز) عبر الإنترنت. وبعد إتمام عملية الاستشارة هذه والانتهاج من دراسة الملاحظات المستلمة قامت الهيئة بإصدار قرارها النهائي بتبني نظام التسجيل الإلكتروني المذكور في ٣٠ يوليو.

وبالإضافة إلى الاستشارات العامة المذكورة أعلاه فقد طلبت الهيئة مرئيات العموم حول شروط تراخيص الخدمات الوطنية الثابتة اللاسلكية، وتفاصيل

تضمن العام ٢٠٠٦ ثلاث عمليات استشارة عامة، كان أولها في شهر يناير حيث طلبت الهيئة مرئيات العموم حول ثلاث مسائل تخص حماية المستهلك، وهي: استلام الرسائل النصية القصيرة والاتصالات التسويقية ورسائل البريد الإلكتروني المرسل إلى مجموعة واحدة في آن واحد، وعملية قطع خدمات الاتصالات غير العادلة عن المشترك نتيجة لعدم دفع الفواتير، والحاجة لحماية المستهلك في حال إفلاس مزودي خدمات القيمة المضافة. وقد ناقشت الاستشارة كل موضوع على حدة وتطرقت إلى أفضل الممارسات العالمية للتعامل مع كل من هذه المواضيع.

وفي ٢٦ فبراير عقدت الهيئة أول جلسة استماع عامة للمستهلكين للتعرف على آرائهم حول مواضيع استشارة حماية المستهلك، كما مددت الهيئة فترة استلام الملاحظات حول الاستشارة لتستمر لسته أسابيع وذلك كي يتسنى للجميع الحصول على الوقت الكافي لإيصال مرئياتهم للهيئة. ومع نهاية العام وبعد دراسة جميع الملاحظات المستلمة كانت الهيئة على وشك البدء باستشارة ثانية حول تفاصيل تطبيق الحلول المقترحة لمعالجة هذه المسائل.

أما الاستشارة الثانية لعام ٢٠٠٦ فقد كانت حول إمكانية منح تراخيص إضافية لخدمات الاتصالات المتنقلة في مملكة البحرين، وقد بدأت هذه

عملية المزاد، حيث كانت هذه هي المرة الأولى التي تعتمد فيها الهيئة عملية المزاد لمنح التراخيص.

الموقع الإلكتروني

تعتمد الهيئة على موقعها الإلكتروني www.tra.org.bh في إيصال المعلومات للمستهلكين ومشغلي خدمات الاتصالات والمستثمرين وجميع الجهات المهتمة بقطاع الاتصالات سواء من داخل أو خارج المملكة، حيث تعتبر المواقع الإلكترونية الوسيلة المفضلة لدى الكثيرين للحصول على المعلومات في ظل التطورات التكنولوجية التي يشهدها قطاع الاتصالات ككل.

ورغبة من الهيئة في تطوير موقعها الإلكتروني بما يواكب حاجات المستخدم، فقد طلبت الحصول على ملاحظات واقتراحات زوار الموقع خلال العام ٢٠٠٥ حول كيفية تطويره، وبناءً على الاقتراحات المستلمة طورت الهيئة تصميم الموقع وأطلقت موقعها المحدث في ٢٧ مايو حيث تميز الموقع الجديد بشكل وتصميم مختلف عن سابقه، كما تميز بتسهيل عملية البحث والوصول للمعلومات المطلوبة. وأضافت الهيئة على الصفحة الرئيسية للموقع أقساماً خاصة للمستهلك، وللمشغلين والمعلومات القانونية حيث يمكن للمستخدم الضغط على أي من هذه الخيارات ليتم أخذه إلى قسم خاص يحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بالموضوع.

وتهدف الهيئة في المستقبل إلى أن يحتوى الموقع، بالإضافة إلى المعلومات، على أنظمة لإجراء المعاملات المتعلقة بها إلكترونياً. وقد بدأت بالفعل في إدخال

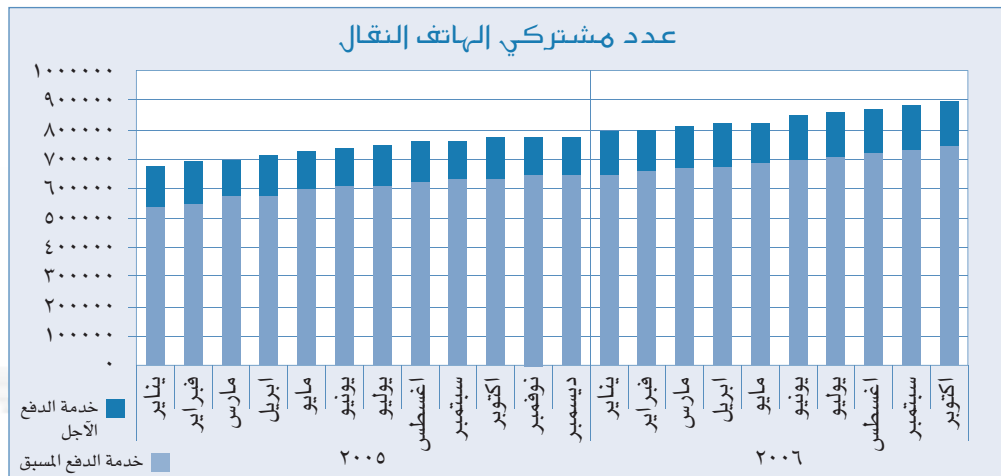
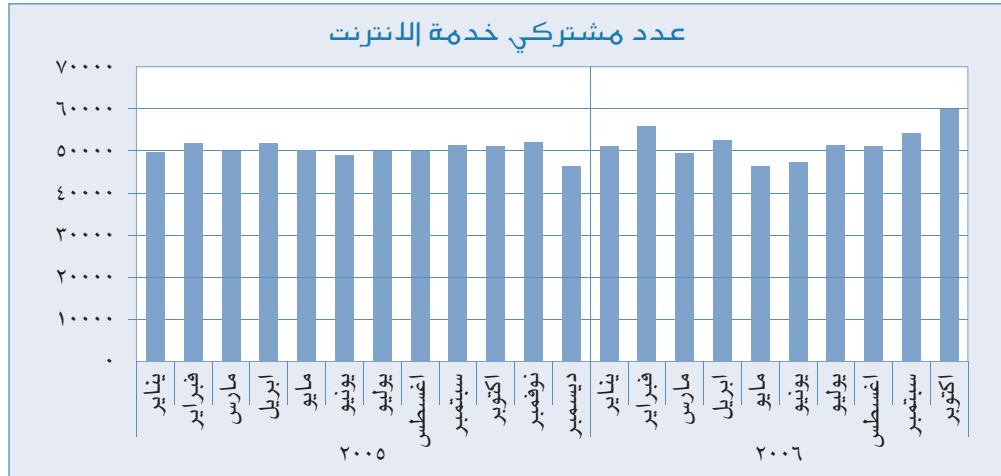
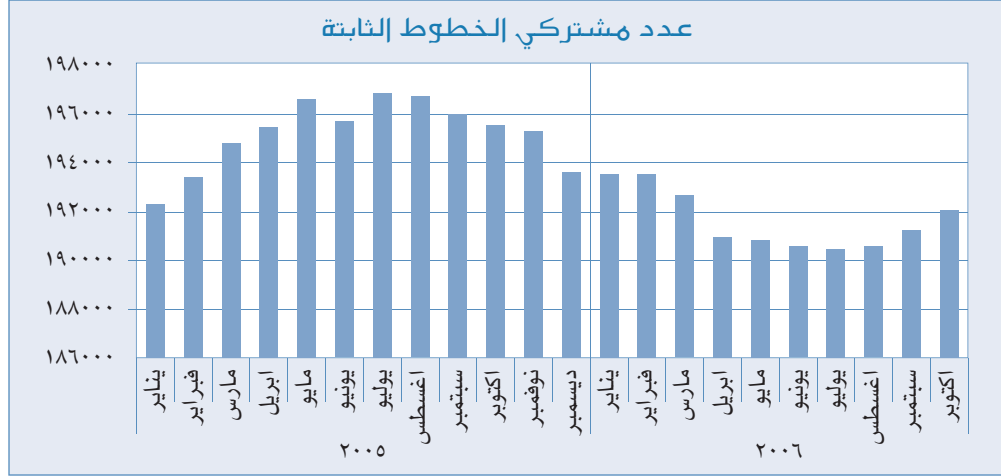
نظام التسجيل الإلكتروني لتراخيص الترددات ٤, ٢, ٥ و ٥ جيجاهيرتز ضمن موقعها الإلكتروني حيث يمكن للمستخدم التسجيل عبر استخدام الموقع اعتباراً من ٣٠ يوليو.

كما ستستمر الهيئة في تواصلها مع العموم عبر استخدام مختلف الوسائل، بما في ذلك البريد العادي والبريد الإلكتروني وقنوات الصحافة والإعلام، ولكن سيبقى الموقع الإلكتروني للهيئة هو المصدر الرئيس للمعلومات عن الهيئة وأنشطتها.

معلومات خاصة بالسوق

بدأت الهيئة خلال العام ٢٠٠٥ في نشر بعض المعلومات الأولية عن مؤشرات قطاع الاتصالات، واستمرت في نشر وتحديث هذه المعلومات خلال العام ٢٠٠٦، حيث أظهرت القراءة الأولية للمؤشرات وجود نمو مستمر لمشاركي خدمات الاتصالات المتنقلة والذي يعزى إلى زيادة عدد مشاركي خدمات الاتصالات المتنقلة مدفوعة الأجر مسبقاً، أما بالنسبة لعدد المشتركين في خدمة الهاتف الثابت فقد تم تراجع عدد المشتركين خلال السنة بينما أخذ بالتزايد في أواخر العام. وكذلك الحال بالنسبة لعدد المشتركين في الإنترنت فقد أخذ بالتزايد في أواخر العام بينما كان متقلباً خلال النصف الأول من العام.

وتقوم الهيئة بنشر جميع المعلومات بعد مضي ستة أشهر عليها وذلك بحسب الاتفاق مع المشغلين ولضمان عدم المساس بالسرية التجارية أو التأثير سلباً على عملية المنافسة.





تعزيز روابط

التعاون الدولي

العلاقات الدولية



توقيع مذكرة التفاهم مع هيئة تنظيم الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة

العلاقات مع هيئات التنظيم الأخرى

وقعت الهيئة في ١٩ مارس مذكرة تفاهم مع هيئة تنظيم الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد حددت هذه المذكرة أطراً للتعاون بين الهيئتين. وقد استقبلت الهيئة وفداً من هيئة تنظيم الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في شهر أغسطس حيث تمت مناقشة عدد من المسائل التنظيمية معه ومنها مسائل حماية المستهلك.

كما سبق للهيئة أن وقعت مذكرة تفاهم مع هيئة تنظيم الاتصالات والبريد بالجمهورية اليونانية في عام ٢٠٠٥، وبناء على التعاون القائم بين الهيئتين قام أحد موظفي إدارة شؤون الاتصالات والمستهلكين بالهيئة بزيارة إلى قسم شؤون المستهلكين في هيئة تنظيم الاتصالات والبريد اليونانية للاستفادة من خبراتهم في التعامل مع شكاوى المستهلكين وكذلك التعرف على أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال.

وفي سياق التعاون المشترك بين هيئات التنظيم في المنطقة، استضافت الهيئة في شهر ديسمبر وفداً من هيئة تنظيم الاتصالات بسلطنة عمان الشقيقة للتعرف على أسلوب الترخيص المتبع في مملكة البحرين.

وعلى صعيد التعاون الإقليمي كثفت الهيئة من مشاركتها في اجتماعات الشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث حضر وفد من الهيئة الاجتماع غير العادي للشبكة الذي عقد في القاهرة في شهر يناير، بالإضافة إلى اجتماع الجمعية العمومية للشبكة الذي عقد في أبوظبي خلال الفترة من ١٨ إلى ٢١ مارس، واجتماع فرق عمل مشروعات الشبكة والذي عقد في أبوظبي خلال الفترة من ١١ إلى ١٢ سبتمبر.

المشاركة في المؤتمرات الدولية

شارك مدير عام الهيئة في عدد من المؤتمرات الخارجية للتعريف بقطاع الاتصالات والمحرر بالكامل في المملكة، ومنها مؤتمر كونكت (Connect) في دبي خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ مايو، ومنتدى الاتصالات والإعلام المنعقد في لندن في شهر أبريل والمنظم من قبل المعهد العالمي للاتصالات، ومؤتمر عالمي حول أفق خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض والذي نظمته هيئة تنظيم الاتصالات والبريد اليونانية في مطلع شهر مايو.

نعمل معاً لبناء
نظام أفضل



داخل الهيئة

قدم السيد أ. أندرياس أفاغوستي استقالته من منصبه كمدير عام للهيئة إلى مجلس الإدارة بعد حوالي ثلاث سنوات من تعيينه، وقد أوكل مجلس إدارة الهيئة إلى رئيس المجلس الدكتور محمد بن جاسم الغتم القيام بأعمال المدير العام إلى أن يتم تعيين مدير جديد للهيئة. ومع نهاية العام كان مجلس الإدارة قد أوصى باختيار السيد ألن هورن لشغل منصب مدير عام الهيئة والذي من المنتظر أن يصدر المرسوم الملكي بتعيينه في مطلع العام ٢٠٠٧.

وخلال العام استقال نائب المدير العام من منصبه السيد هنرك بوردرسن ليتسلم منصبا في بلده الأم (الدنمارك)، ولكن مع نهاية العام تم تعيين السيد توماس مانوسكاس لشغل هذا المنصب والذي من المقرر أن يلتحق بالهيئة في مطلع العام ٢٠٠٧.

وفي خطوة لتعزيز خبرات فريق عمل الهيئة تم توظيف ثلاثة خبراء جدد في العام ٢٠٠٦، وذلك في الشؤون التقنية، والشؤون الاقتصادية بالإضافة إلى شؤون الطيف الترددي.

وعلى صعيد تطوير الموارد البشرية للهيئة استمرت الهيئة في برنامجها التدريبي لجميع الموظفين حيث حضر كل موظف بالهيئة دورات تدريبية خارجية كل في مجال تخصصه، كما استضافت الهيئة للسنة الثانية على التوالي ورشة عمل مكثفة لمدة ثلاثة أيام حول الاتصالات الحديثة حضرها جميع موظفي الهيئة.

وفي العام ٢٠٠٦ أطلقت الهيئة موقعها الإلكتروني الداخلي (Intranet) والذي يساعد في إجراء المعاملات الداخلية بين مختلف أقسام الهيئة بطريقة إلكترونية مبسطة. وقد تم تدريب جميع الموظفين على استخدام الموقع قبل إطلاقه ليتمكنوا من استخدامه بسهولة ويسر.

بيان الحسابات الختامية

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة أعضاء مجلس إدارة هيئة تنظيم الاتصالات

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لهيئة تنظيم الاتصالات («الهيئة») والتي تشمل الميزانية كما في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٦، وقوائم الدخل والفائض المتراكم والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية هو من مسؤولية مجلس الإدارة. تتضمن هذه المسؤولية: تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وخالية من أخطاء جوهرية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة في مثل تلك الظروف.

مسئولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تتطلب هذه المعايير منا الالتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وأن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تتطلب أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديراتنا المهنية بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر نضع في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في مثل تلك الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مهني حول فعالية نظم الرقابة الداخلية للهيئة. كما يتضمن التدقيق تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجراها مجلس الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتمكيننا من إبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.

في رأينا، إن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للهيئة كما في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٦ وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

٨ أبريل ٢٠٠٧ م
المنامة، مملكة البحرين

الميزانية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
دينار بحريني	دينار بحريني	
		الموجودات
		موجودات غير متداولة
٧٣,٧٥٤	٥٠,١٨٩	أثاث ومعدات
		موجودات متداولة
٧٤٩,٤٠٣	٢٠,٦٦٣	رسوم تراخيص مستحقة القبض
١٧,٦٧٥	١٨,٨٨٠	مبالغ مدفوعة مقدماً
٧,٤٥٤	٢,٠٧١	فوائد مستحقة
١,٩٠٩,٠٠٠	٥,٨٢٥,١٨٥	نقدية وأرصدة لدى البنوك
٢,٦٨٣,٥٣٢	٥,٨٦٦,٧٩٩	
٢,٧٥٧,٢٨٦	٥,٩١٦,٩٨٨	مجموع الموجودات
		الفائض التراكمي والمطلوبات
١,٠٩٧,٧٥٣	١٩,٤٦٧	الفائض التراكمي
٢٦٦,٢٤٤	٤٨٥,٠٥٠	احتياطي التزامات متعاقد عليها
١,٣٦٣,٩٩٧	٥٠٤,٥١٧	
		مطلوبات متداولة
٨٤٣,٦٣٢	١٣١,٣٩٢	ذمم دائنة
٥١١,٦٥٧	١٦٥,٩٠٤	مصروفات مستحقة
٣٨,٠٠٠	٥,١١٥,١٧٥	رسوم إستثمارات التراخيص
١,٣٩٣,٢٨٩	٥,٤١٢,٤٧١	
٢,٧٥٧,٢٨٦	٥,٩١٦,٩٨٨	مجموع المطلوبات والفائض التراكمي

لقد تم اعتماد إصدار هذه القوائم المالية بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٨ أبريل ٢٠٠٧.

جيفري أثن هورن
المدير العام

الدكتور محمد بن جاسم الغتم
رئيس مجلس الإدارة

قائمة الدخل والفائض التراكمي

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

قائمة الدخل			
٢٠٠٥	٢٠٠٦		
دينار بحريني	دينار بحريني		
دخل			
٢,٨٥٤,٨٤٢	٢,٥٥٩,٤٤٨	رسوم تراخيص	
٣١,٧٥٨	٧٦,٢٧٥	دخل الفوائد	
٢,٨٨٦,٦٠٠	٢,٦٣٥,٧٢٣		
مصروفات			
٩٢٣,٧٥٤	١,٦١١,٥٣٢	مصروفات عمومية وإدارية	
٣٩٢,١٤٥	٤٤٥,٤٥٦	رسوم خدمات الاستشاريين	
١٠٦,٨٨١	٢٠١,٥٨٦	الدعاية والإعلان	
٨٨,٢٨٦	١٠١,٢٢٩	مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة	
٤٢,٠٩٢	٣٧,٦٤٧	استهلاك	
١,٥٦٣,١٥٨	٢,٣٩٧,٤٥٠		
١,٣٢٣,٤٤٢	٢٣٨,٢٧٣	فائض (عجز) السنة	
قائمة الفائض التراكمي			
المجموع	احتياطي الالتزامات	الفائض التراكمي	
دينار بحريني	دينار بحريني	دينار بحريني	
٤٠,٥٥٥	-	٤٠,٥٥٥	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٥
١,٣٢٣,٤٤٢	-	١,٣٢٣,٤٤٢	فائض (عجز) السنة
-	٢٦٦,٤٤٤	(٢٦٦,٢٤٤)	محول إلى الاحتياطي
١,٣٦٣,٩٩٧	٢٦٦,٢٤٤	١,٠٩٧,٧٥٣	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥
(١,٠٩٧,٧٥٣)	-	(١,٠٩٧,٧٥٣)	مدفوعات لوزارة المالية
٢٣٨,٢٧٣	-	٢٣٨,٢٧٣	فائض (عجز) السنة
-	٢١٨,٨٠٦	(٢١٨,٨٠٦)	صافي التحويل إلى الاحتياطي
٥٠٤,٥١٧	٤٨٥,٠٥٠	١٩,٤٦٧	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
دينار بحريني	دينار بحريني	
		الانشطة التشغيلية
١,٣٢٣,٤٤٢	٢٣٨,٢٧٣	فائض (عجز) السنة
		تعديلات للبنود التالية:
٤٢,٠٩٢	٣٧,٦٤٧	استهلاك
(٣١,٧٥٨)	(٧٦,٢٧٥)	دخل الفوائد
١,٣٣٣,٧٧٦	١٩٩,٦٤٥	فائض (عجز) التشغيل قبل التغييرات في رأس المال العامل:
(٤١٨,٢٧٨)	٧٢٧,٥٣٥	ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً
(٦٦,٢٦٥)	(٧١٢,٢٤٠)	ذمم دائنة
(١٦٦,٦٩٨)	(٣٤٥,٧٥٣)	مصروفات مستحقة
٣٨,٠٠٠	٥,٠٧٧,١٧٥	أموال رسوم إستثمارات التراخيص
(٣٩٣,٠٠٠)	-	مبالغ مستلمة مقدماً لنفقات مستقبلية
٣٢٧,٥٣٥	٤,٩٤٦,٣٦٢	صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
(٣٣,٦٠٤)	١,٠٣٣,٦٠٤	الزيادة في الودائع الثابتة خلال السنة
(٤,١٥٠)	(١٤,٠٨٢)	شراء أثاث ومعدات
٣٩,٠٤٧	٨١,٦٥٨	فوائد مستلمة
-	(١,٠٩٧,٧٥٣)	مدفوعات لوزارة المالية
١,٢٩٣	٣,٤٢٧	صافي النقد من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
٣٢٨,٨٢٨	٤,٩٤٩,٧٨٩	الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
٥٤٦,٥٦٨	٨٧٥,٣٩٦	النقد وما في حكمه في بداية السنة
٨٧٥,٣٩٦	٥,٨٢٥,١٨٥	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

الملاحق (أ)

المرخص لهم لغاية ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

ترخيص ممتاز لخدمات الاتصالات المتنقلة

تاريخ الإصدار
٢٢ أبريل ٢٠٠٣
٢١ يونيو ٢٠٠٢

الشركة
شركة إم تي سي فودافون البحرين ش.م.ب. (مقفلة)
شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) ش.م.ب.

ترخيص ممتاز لخدمات مرافق الاتصالات الدولية

تاريخ الإصدار
٢١ يونيو ٢٠٠٣
٩ مايو ٢٠٠٤
٣ نوفمبر ٢٠٠٤
٢٧ فبراير ٢٠٠٥
٢٧ فبراير ٢٠٠٥
٢٢ مارس ٢٠٠٥
٢٠ أبريل ٢٠٠٥
١٥ مايو ٢٠٠٥
٢٨ أغسطس ٢٠٠٥
١٧ أكتوبر ٢٠٠٥
٢٥ أغسطس ٢٠٠٦

الشركة
شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) ش.م.ب.
شركة إم تي سي فودافون البحرين ش.م.ب. (مقفلة)
مينتا تيليكوم ذ.م.م.
شركة كاسيوبوياننت كوم - كي إن سي (البحرين)
فياكلود ذ.م.م.
شركة نورث ستار للتكنولوجيا ذ.م.م.
فلاج تيليكوم جروب ليميتد البحرين (فرع الشركة)
نيوتل للاتصالات ش.ش.و.
شركة أوربت كوميونيكشنز كومياني ذ.م.م.
شركة منفذ الخليج ش.م.ب. (مقفلة)
شركة إتصالكوم البحرين ذ.م.م.

ترخيص ممتاز لخدمات الاتصالات الدولية

تاريخ الإصدار
٢١ يونيو ٢٠٠٣
١ يوليو ٢٠٠٤
٢٩ أغسطس ٢٠٠٤
٣ نوفمبر ٢٠٠٤
٣ نوفمبر ٢٠٠٤
٤ ديسمبر ٢٠٠٤
١٣ مارس ٢٠٠٥
١٩ مارس ٢٠٠٥
٢٢ مارس ٢٠٠٥
١٨ أبريل ٢٠٠٥
٢٦ أبريل ٢٠٠٥
٢٦ أبريل ٢٠٠٥
٢٧ أبريل ٢٠٠٥
٢٧ أبريل ٢٠٠٥
١١ مايو ٢٠٠٥
١٥ مايو ٢٠٠٥
٥ يونيو ٢٠٠٥
١٨ يونيو ٢٠٠٥
٢٣ يوليو ٢٠٠٥
٢٨ أغسطس ٢٠٠٥
٢١ سبتمبر ٢٠٠٥
٢٥ سبتمبر ٢٠٠٥
١٥ أكتوبر ٢٠٠٥
١٥ أكتوبر ٢٠٠٥
١٧ أكتوبر ٢٠٠٥
٢٤ أكتوبر ٢٠٠٥
١ نوفمبر ٢٠٠٥
١٥ نوفمبر ٢٠٠٥
٨ مايو ٢٠٠٦
٥ يوليو ٢٠٠٦
١١ يوليو ٢٠٠٦

الشركة
شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو)
شركة إم تي سي فودافون البحرين ش.م.ب. (مقفلة)
شركة أي إم سي تيليكوم ذ.م.م.
مينتا تيليكوم ذ.م.م.
شركة دي جي كونيكت ذ.م.م.
توكونكت
الأنظمة العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية للطيران سيتا
شركة إتصالكوم البحرين ذ.م.م.
شركة نورث ستار للتكنولوجيا ذ.م.م.
شركة كلام تيليكوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)
فخرو لخدمات تقنية المعلومات ذ.م.م.
لايت سبيد للاتصالات ذ.م.م.
شركة كاسيوبوياننت كوم - كي إن سي (البحرين)
فياكلود ذ.م.م.
شبكة اتصالات الأعمال
نيوتل للاتصالات ش.ش.و.
الشبكة العربية لخدمات المعلومات ذ.م.م.
شركة الصوت المتدفق ش.ش.و.
شركة بي تي سولوشنز ليميتد (فرع البحرين)
شركة أوربت كوميونيكشنز كومياني ذ.م.م.
شركة ستار جيت للاتصالات ذ.م.م.
فيوشن البحرين ذ.م.م.
أكسس تيليكوميونيكشن ذ.م.م.
تيلي جلف ذ.م.م.
شركة منفذ الخليج ش.م.ب. (مقفلة)
مجموعة المهندسين المتحدون ذ.م.م.
شركة بحرين برودباند ذ.م.م.
شركة إي جي ان بي في - ايقوانت جلوبال نيت
شركة سوفتيل انترناشونال ذ.م.م.
التكنولوجيا المستقلة للخدمات الفنية
شركة الفانت تالك البحرين ذ.م.م.

ترخيص ممتاز لخدمات الاتصالات الوطنية الثابتة

التاريخ الإصدار	الشركة
٢١ يونيو ٢٠٠٣	شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو)
٢٦ أبريل ٢٠٠٥	لايت سييد للاتصالات ذ.م.م.
١٥ مايو ٢٠٠٥	نيوتل للاتصالات ش.ش.و.
١ أغسطس ٢٠٠٥	تو كونكت
١٤ أغسطس ٢٠٠٥	شركة كلام تيليكوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)
٢٣ يناير ٢٠٠٦	ميننا تيليكوم ذ.م.م.
١٥ مايو ٢٠٠٦	شركة إتصالكوم البحرين ذ.م.م.
١١ يوليو ٢٠٠٦	شركة الفانت تاك البحرين ذ.م.م.

ترخيص ممتاز لخدمات VSAT

التاريخ الإصدار	الشركة
٢١ يونيو ٢٠٠٣	شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو)
١٤ مارس ٢٠٠٤	شركة البحرين لخدمة سباق السيارات (BCRC)
٩ مايو ٢٠٠٤	شركة الخليج لدرفلة الأنبيوم
٩ مايو ٢٠٠٤	شركة إم تي سي فودافون البحرين ش.م.ب. (مقفلة)
٢٧ أكتوبر ٢٠٠٤	شركة نفط البحرين الوطنية ش.م.ب. (بابكو)
٢٠ يناير ٢٠٠٥	ديوان سمو ولي العهد
١٣ مارس ٢٠٠٥	معهد البحرين للتدريب
١٥ مايو ٢٠٠٥	بي إن بي باريبا

ترخيص ممتاز لخدمات المناداة

التاريخ الإصدار	الشركة
٢١ يونيو ٢٠٠٣	شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو)

ترخيص عادي لتقديم خدمات القيمة المضافة

التاريخ الإصدار	الشركة
٢١ يونيو ٢٠٠٣	شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو)
٨ أغسطس ٢٠٠٣	شركة إم تي سي فودافون البحرين ش.م.ب. (مقفلة)
٣١ أغسطس ٢٠٠٣	الأنظمة العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية للطيران سيتا هالو بحرين ذ.م.م.
١ سبتمبر ٢٠٠٣	شركة منفذ الخليج ش.م.ب. (مقفلة)
٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣	شركة بي تي سولوشنز ليمتد (فرع البحرين)
٢٠ مارس ٢٠٠٤	الشبكة العربية لخدمات المعلومات ذ.م.م.
٤ أبريل ٢٠٠٤	بحرين كول
٢٠ يونيو ٢٠٠٤	انفوننت
٢٧ يونيو ٢٠٠٤	ستار تيليميديا
١٢ يوليو ٢٠٠٤	شركة رواي البحرين
٢٥ أكتوبر ٢٠٠٤	ميننا تيليكوم ذ.م.م.
٣ نوفمبر ٢٠٠٤	تو كونكت
٤ ديسمبر ٢٠٠٤	خدمات المعلومات المتحركة
٨ فبراير ٢٠٠٥	ايكول بلاس ذ.م.م.
١٥ فبراير ٢٠٠٥	شركة إتصالكوم البحرين ذ.م.م.
١٩ مارس ٢٠٠٥	شركة نورث ستار للتكنولوجيا ذ.م.م.
٢٢ مارس ٢٠٠٥	شركة كلام تيليكوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)
١٨ أبريل ٢٠٠٥	فخرو لخدمات تقنية المعلومات ذ.م.م.
١٩ أبريل ٢٠٠٥	لايت سييد للاتصالات ذ.م.م.
٢٦ أبريل ٢٠٠٥	فياكلاود ذ.م.م.
٢٧ أبريل ٢٠٠٥	شركة كاسيوبايانت كوم-كي إن سي (البحرين)
٢٧ أبريل ٢٠٠٥	شركة اتصالات الأعمال
١١ مايو ٢٠٠٥	نيوتل للاتصالات ش.ش.و.
١٥ مايو ٢٠٠٥	شركة أوربت كوميونيكشنز كومباني ذ.م.م.
٢٨ أغسطس ٢٠٠٥	

٢١ سبتمبر ٢٠٠٥
٢٥ سبتمبر ٢٠٠٥
١٥ أكتوبر ٢٠٠٥
١٥ أكتوبر ٢٠٠٥
١ نوفمبر ٢٠٠٥
٧ يناير ٢٠٠٦
٧ يناير ٢٠٠٦
١ فبراير ٢٠٠٦
١ فبراير ٢٠٠٦
٢٨ فبراير ٢٠٠٦
٢٨ فبراير ٢٠٠٦
٧ مايو ٢٠٠٦
٨ مايو ٢٠٠٦
٤ يونيو ٢٠٠٦
٢٢ يونيو ٢٠٠٦
٢٨ يونيو ٢٠٠٦
١١ يوليو ٢٠٠٦

شركة ستار جيت للاتصالات ذ.م.م.
فيوشن البحرين ذ.م.م.
أكسس تليكوميونيكيشن ذ.م.م.
تيلي جلف ذ.م.م.
شركة بحرين برودباند ذ.م.م.
شركة ميديا فون بلاس للتجارة العامة ذ.م.م.
شركة التسويق الذكي
نيما لتصميم الإعلانات
شركة دي جي كونيكيت ذ.م.م.
شركة انفيتا ش.م.ب. (مقفلة)
شركة موبيلينك ذ.م.م.
شركة سليبيكوم ذ.م.م.
شركة سوفيبتيل انترناشونال ذ.م.م.
شركة القمر الأحمر للاتصالات ش.ش.و.
شركة الصوت المتدفق ش.ش.و.
التكنولوجيا المستقلة للخدمات الفنية
شركة الفانت تالك البحرين ذ.م.م.

ترخيص مهتاز لخدمة الإتاحة العامة للراديو النقال

تاريخ الإصدار
٢١ يونيو ٢٠٠٢

الشركة
شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو)

ترخيص بدالة الإنترنت

تاريخ الإصدار
١٤ مارس ٢٠٠٤

الشركة
بدالة إنترنت البحرين

ترخيص عادي لخدمات الانترنت

تاريخ الإصدار
٢١ يونيو ٢٠٠٢
١٨ أغسطس ٢٠٠٣
٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣
٢٩ سبتمبر ٢٠٠٣
٤ أبريل ٢٠٠٤
٦ سبتمبر ٢٠٠٤
٣ نوفمبر ٢٠٠٤
٢٢ مارس ٢٠٠٥
١١ مايو ٢٠٠٥
١١ مايو ٢٠٠٥
١٥ مايو ٢٠٠٥
٢٦ يوليو ٢٠٠٥
٢٨ أغسطس ٢٠٠٥
٢٨ أغسطس ٢٠٠٥
٢١ سبتمبر ٢٠٠٥
٢٢ سبتمبر ٢٠٠٥
١٨ يناير ٢٠٠٦
٢٢ يونيو ٢٠٠٦
١١ يوليو ٢٠٠٦
١ نوفمبر ٢٠٠٦

الشركة
شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو)
شركة إم تي سي فودافون البحرين ش.م.ب. (مقفلة)
شركة منفذ الخليج ش.م.ب. (مقفلة)
مؤسسة تصاميم لتكنولوجيا المعلومات
الشبكة العربية لخدمات المعلومات ذ.م.م.
تو كونكت
ميننا تيليكوم ذ.م.م.
شركة نورث ستار للتكنولوجيا ذ.م.م.
شركة كلام تيليكوم البحرين ش.م.ب. (مقفلة)
شبكة اتصالات الأعمال
نيوتل للاتصالات ش.ش.و.
شركة إتصالكوم البحرين ذ.م.م.
شركة أوربت كوميونيكيشنز كومباني ذ.م.م.
الجهاز المركزي للمعلومات
فياكلاود ذ.م.م.
لايت سييد للاتصالات ذ.م.م.
تيلي جلف ذ.م.م.
شركة الصوت المتدفق ش.ش.و.
شركة الفانت تالك البحرين ذ.م.م.
التكنولوجيا المستقلة للخدمات الفنية

الملاحق (ب)

الاستشارات

تاريخ الإصدار
٢٥ يناير ٢٠٠٦
٣ يوليو ٢٠٠٦
٩ يوليو ٢٠٠٦

الاستشارة
حماية المستهلك
إمكانية إصدار تراخيص جديدة لخدمات الاتصالات المتنقلة
اللائحة التنظيمية لترخيص التردد ٢،٤ جيجاهيرتز والتردد ٥ جيجاهيرتز

الملحق (ج)

اللوائح التنظيمية والقرارات

الرقم	اسم اللائحة والقرار	تاريخ الإصدار
قرار بخصوص صفقة رقم ٠٥/٢	قرار بخصوص عملية اندماج فيا كلاود بارتترز ٢ ليميتد - بي. في. أي / فيا كلاود ذ.م.م.	١٨ يناير ٢٠٠٦
قرار رقم ١ لسنة ٢٠٠٦	هيمنة بتلكو في أسواق الجملة	٢٢ يناير ٢٠٠٦
قرار بخصوص صفقة رقم ٠٦/١	قرار بخصوص عملية اندماج مصنع خيامي للبلاستيك ذ.م.م. / خدمات المعلومات المتقلة ذ.م.م.	٢٢ يناير ٢٠٠٦
قرار بخصوص صفقة رقم ٠٥/١	قرار بخصوص عملية اندماج بتلكو / الشبكة العربية لخدمات المعلومات	٣ أبريل ٢٠٠٦
قرار بخصوص صفقة رقم ٠٦/٢	قرار بخصوص عملية اندماج نور الدين / شركة اتصالكوم البحرين ذ.م.م. / جناحي إخوان	٨ مايو ٢٠٠٦
اللائحة التنظيمية رقم (١) لسنة ٢٠٠٦	اللائحة التنظيمية حول نظام الترخيص البسيط لنطاق الطيف الترددي ٢.٤ جيجا هيرتز ونطاق الطيف الترددي ٥ جيجا هيرتز	٣٠ يوليو ٢٠٠٦

الملاحق (د)

الأوامر

رقم الأمر	الأمر	تاريخ الإصدار
أمر طارئ رقم (١) لسنة ٢٠٠٦	عرض بتلكو لخدمة الإنترنت (برودباند) ذات العشرة دنانير	١٤ يونيو ٢٠٠٦
أمر رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦	العرض المرجعي للنفاذ لشركة بتلكو	١٢ يوليو ٢٠٠٦
أمر رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦	العرض المرجعي للربط البيني لشركة بتلكو	٦ أغسطس ٢٠٠٦

المضي قدماً

في إطار مساعيها الجادة لتحديد أهدافها خلال السنوات الثلاث القادمة، أصدرت هيئة تنظيم الاتصالات مسودة خطة عملها للأعوام من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩، بغرض إتاحة الفرصة للمشغلين والمستهلكين والمهتمين لتقديم ملاحظاتهم حولها ومناقشتها خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٧. وقد تم إعداد هذه المسودة في ضوء الملاحظات والمرئيات التي وصلت إلى الهيئة وذلك من خلال المداولات والمباحثات التي جرت بين الجهات الحكومية والمشغلين المرخص لهم الحاليين والمحتملين ومجموعات المستهلكين (سواء قطاع الأفراد أو القطاع التجاري) وقطاع الاتصالات ككل، بهدف تحديد الأولويات ومن ثم تطوير برنامج عمل الهيئة التفصيلي عن هذه الفترة. وستقوم الهيئة بمراجعة الخطة في نهاية كل عام على أن يتم تطويرها في ضوء هذه المراجعة لتعكس الإنجازات التي تحققت وتتماشى مع التغييرات التي قد تطرأ على السوق.

وتتضمن خطة العمل هذه مختلف المشاريع التي تعتمدهم الهيئة تنفيذها في السنوات الثلاث القادمة، حيث تهدف هذه المشاريع إلى تطبيق رؤية الهيئة المستقبلية والتي تركز على تعزيز مكانة مملكة البحرين كواحدة من أكثر مراكز الاتصالات تطوراً في المنطقة. كما تسعى الهيئة إلى تسهيل عملية تطوير السوق من خلال خلق الأجواء المناسبة لتقديم خدمات تنافسية وتعزيز المنافسة في قطاع الاتصالات، إضافة إلى زيادة وعي المستهلكين وحماية حقوقهم الأساسية ودعم السياسات الحكومية العامة الرامية إلى تطوير قطاع الاتصالات في البلاد، إلى جانب تطوير الهياكل التنظيمية بما يعكس تطور السوق والتقدم التكنولوجي في هذا المجال.

ومن أبرز المشاريع المطروحة في مسودة خطة العمل هذه مراجعة إستراتيجية شاملة لقطاع الاتصالات في المملكة، هذا وسيشكل تقييم الوضع الحالي للمنافسة في أسواق التجزئة أحد العناصر المهمة لهذه الدراسة. حيث سيتم هذا التقييم عن طريق اختيار أسواق محددة وتحديد مدى المنافسة في كل منها.

كما ستتطرق المراجعة الإستراتيجية تلك إلى فهم احتياجات المستهلكين من مختلف القطاعات في المملكة، وتحديد القدر الذي تم تلبية من هذه الاحتياجات من قبل شركات الاتصالات. كما تهدف هذه المراجعة إلى تحديد سبل تلبية الاحتياجات المستقبلية، وسيتم ذلك عن طريق إجراء بحث ميداني موسع للسوق لتحديد توقعات المستهلكين والذي من المتوقع أن يحفز المشغلين لتقديم خدمات أفضل، كما ستساهم نتائج هذا البحث في تطوير السياسات التي ستتبنها الهيئة لصالح المستهلكين بشكل عام.